دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: الأشباه في النحو والصرف

المصدر: مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة (جامعة الأزهر) - مصر

المؤلف الرئيسي: الحربي، عبدالعزيز بن محمد بن نفجان

المجلد/العدد: ع31, ج1

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2012

الصفحات: 361 - 444

رقم MD: 653203

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: AraBase

مواضيع: النحو العربي، الصرف، الأشباه، القواعد النحوية، النحاة العرب، حروف الجر، الشعر العربي، الممنوع من الصرف

رابط: http://search.mandumah.com/Record/653203

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأشباه في النحو والصرف

دكتور

عبد العزيز بن محمد بن نفجان الحربي

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في

كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث

يقوم هذا البحث على تتبع مصطلح الشبه في الأبواب النحوية والصرفية ودراسته، والوقوف على دلالته، ومقارنته بما ورد في أبواب أخرى؛ للوقوف على سبب أو نتيجة جعلت بعض النحويين يستعملونه، وبعضهم يرفضونه وينكرونه، والبحث عن البديل الذي استعمله منكرو هذا المصطلح، إن كان له أكثر من تسمية، ومقارنة ذلك للخروج بنتيجة في استعمال هذا المصطلح، ويحاول هذا البحث أن يكشف بعض التسلسل في استعمال المصطلح؛ إذ قد ترد إشارة إلى المصطلح عند متقدم، لكنه لا يسميه بهذا المصطلح، فيفيد منه المتأخر ذلك ويسميه بهذا المصطلح، مما يدل على تسلسل البحث في هذا المصطلح .

* * * *

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بذل النحويون جهوداً في ضبط النحو وقواعده في التقسيم والتبويب وترتيب الأبواب الترتيب المبني على أس وقاعدة ، وحالوا إلحاق ما شابه الباب في حكم أو دلالة أو إعراب بنظائره وأشباهه مما لا يدخل تحت مباحثه، فلموا شتات ما تفرق منه ووضعوه تحت باب واحد طلباً للتنظيم والترتيب.

ويلحظ الباحث في النحو تعدد بعض المصطلحات في أبواب متفرقة، ومن ذلك مصطلح (الشبه) الذي تكرر في أكثر من باب كالاسم الموصول والأفعال الناسخة وفي كثير من الأبواب النحوية ، وقد يتكرر هذا المصطلح في أكثر من باب بمعنى مختلف .

لفت نظري هذا التعدد والاختلاف، وبدأت أقارن بين المراد بهذا المصطلح في الأبواب التي ورد فيها فوجدت أنه قد يتفق المراد به وقد يختلف، فنشأت فكرة هذا البحث (الأشباه في النحو والصرف)، بدأت بجمع المادة باستقراء أبواب النحو المختلفة وجمعت هذه الظاهرة فكان مجموع ما وجدته ثمانية وعشرين مصطلحاً قد يتعدد المعنى المراد بالمصطلح فيصل -أحياناً- إلى أربعة معاني .

أما منهجي في البحث فهو أنني بدأته بتمهيد تحدثت فيه عن معنى (الشِبْه) و(الشبيه) و(المِثل،) والفرق بينها من حيث اللغة، ثم بدأت بذكر الأشباه الواردة في النحو والصرف، وبدأت بالنحو ورتبتها بحسب ترتيب ألفية ابن مالك، وإذا تعدد مصطلح الشبه في أكثر من باب فأشير إلى ذلك وأذكره في أول ورود له، ثم أسوق بقية المواضع التي ورد فيها وأشير إلى مواضع ورودها

. ثم ذكرت الأشباه في الصرف وعددها ثلاثة ورتبتها بحسب ترتيب ألفية ابن مالك لورود الأبواب التي ذكرت فيها ضمن ألفية ابن مالك .

أما منهجي في دراسة هذه الأشباه فهو أنني أذكر اسم المصطلح ،ثم أسوق كلام أول من استعمله، وإن ورد ما يشعر بأنه أفاده من كلام تقدم أشير إليه، ثم أذكر من وافقه من النحويين الخالفين له، وإذا اعتُرض عليه في ذلك فإنني أسوق كلام المعترِض ، ثم ختمت ذلك بخاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث .

وفي الختام أحمد الله وأشكره على ما أنعم به علي من نعم لا أحصيها، وأشكره على توفيقه لي بإتمام هذا البحث ، وأسأل الله أن يجعل عملي خالصاً متقبلاً .

* * * *

تمهيد :

قبل البدء بذكر الأشباه ودراستها أمهد بمعنى بذكر معنى (الشِبْه) و(الشبيه)، والفرق بينهما وبين (المِثْل) .

فأقول : جاء عند ابن فارس في مادة (شَبَه) : الشين والباء والهاء أصل واحد تدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً[١] .

وعند الراغب : أن الشبه والشبه والشبيه حقيقتها المماثلة من جهة الكيفية(٢) .

وفرق أبو هلا العسكري بين الشبه والشبيه ، فذكر بأن الشبه عام في حين أن الشبيه خاص لا يستعمل إلا بين المتجانسين[٣] .

وفرق بين الشبه والمثل بأن الشبه لا يكون إلا فيما يشاهد، بخلاف المِثل فإنه يستعمل فيما لا يشاهد من المعنويات[٤] .

ونجد النحويين استعملوا كلمة الشبه ولم يستعملوا كلمة (الشبيه)؛ لأن معناهما مختلف على ما ذكر أهل اللغة، ولـــمَّا كانت الأمور التي تحصل بها المشابهة متعددة فقد ترجع للفظ كختم اللفظ بما يختم به شبيهه، أو في الدلالة أو في الحكم استعملوا كلمة (شِبْه)؛ لما فيها من العموم بخلاف كلمة (الشبيه) الدالة على خصوصية التشابه، مما يدل على مراعاتهم هذا الجانب في هذه التسمية .

دأب النحويون في ضبطهم لقواعد النحو على إلحاق المتشابهات ببعضها ووضعها ومناقشتها في الباب الذي تتوافق فيه مع ما شبهت به ، إما لكونها لم

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ٢٤٣/٣ .

(٢) ينظر : مفردات غريب القرآن : ٢٥٤ .

(٣) ينظر : الفروق اللغوية : ١٧٢ .

(٤) ينظر : السابق : ١٧٥ .

تنضبط بضوابط الباب وتعريفه، واتفقت معه في الحكم فكان لا بد من ذكرها في هذا الباب؛ لكونها تتفق معه في الحكم ولا ينطبق عليها ضابطه ومن ذلك :

١- شبه المثنى :

استعمله ابن مالك لما أعرب إعراب المثنى ولم تتحقق فيه ضوابطه . وذلك أنه ضبط المثنى بأنه : ما دل على اثنين بزيادة، صالح للتجريد وعطف مثله عليه، دون اختلاف المعنى[١]، ومثل لغير الصالح للتجريد بـــ(اثنان)، وغير الصالح لعطف مثله عليه بـــ(القمران).

وألحق بشبه المثنى ما أريد به التكثير، كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [٢]؛ إذ ليس المراد العدد بل الكرّات .

ومما يتناوله شبه المثنى لفظا (كلا) و(كلتا) مضافين إلى الضمير؛ إذ ليس لهما مفرد يغني عطفه على آخر عن المثنى .

ووافقه ابن عقيل فأطلق شبه المثنى على ما لا يصدق عليه حد المثنى[٣] ، وأشار المكودي إلى هذا الشبه لكنه لم يصرح بتسمية الملحق بشبه المثنى(٤) .

أما عند أكثر النحويين المعاصرين لابن مالك أو المتأخرين يسمونه : الملحق بالمثنى(٥) ، أو المحمول عليه(٦)، وقد سماه ابن مالك في بعض كتبه بهاتين

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/١٨٥-١٨٧ .

(٢) سورة الملك من الآية (٤) .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١/٥٨ .

(٤) ينظر : شرح المكودي لألفية ابن مالك : ١٦

(٥) ينظر : التذييل والتكميل: ٢/٢٤٩، شرح اللمحة البدرية : ١/٢١٧، شرح شذور الذهب : ٥٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١/١/٧٧ .

التسميتين، ففي شرح التسهيل سماه : الملحق بالمثنى[١]، وفي شرح عمدة الحافظ : المحمول على المثنى [٢] .

٢- شبه الجملة .

في الموصول :

أورده ابن مالك في صلة الموصول مريداً به الظرف والجار والمجرور، فذكر أن الاسم الموصول يوصل إما بجملة أو شبه جملة، وأرد بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور، فقال في الكافية الشافية :

ملـــزوم عائـــد وجملـــة ومـــا أشـبهها موصـول الاسمـا فاعلمـا[٣]

ومثل لمجيء صلة الموصول شبه جملة بقوله : الذي عندك غير الذي في نفس المنطلق أبوه(٤)، فالموصول الأول وصل بالظرف (عندك) والثاني وصل بالجار والمجرور (في نفس) .

وذكر هذا المصطلح في الخلاصة، فقال :

وجملةٌ أو شبهُها الذي وُصـلْ به كمن عندي الذي ابنُه كُفِلْ[٥]

وقد نص الشراح على أن مراده بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور،

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٦٣/١ .

(٢) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ١٢٤/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢٥٣/١ .

(٤) ينظر :السابق : ٢٥٣/١ .

(٥) الخلاصة : ٨٣ .

وأنه يقدر معهما فعل لا غير؛ لتتكون جملة[١]؛ لأن الموصول لا يوصل إلا بجملة، وحكى ابن مالك الإجماع على هذا التقدير[٢]، وأشار إليه جمع من النحويين[٣] .

وخالف ابن هشام الشراح، فجعل شبه الجملة يطلق على الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة التي يوصل بها الألف واللام، نحو : القائم والمضروب؛ وذلك لأنها تقدر بفعل فيقال : الذي يقوم والذي يضرب، كما أن الظرف والجار والمجرور يقدر معهما الفعل، نحو الذي استقر عندك، والذي استقر في الدار[٤]، ووافقه الشاطبي[٥] .

ونص ابن هشام في (المغني) في الباب الذي عقده لذكر أحكام شبه الجملة على أن المراد بشبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور، ولم يذكر الصفة التي توصل بالألف واللام[٦].

بقي أن أشير إلى الظرف والجار والمجرور وقعا خبرين ومع ذلك لم يطلق عليهما النحويون : شبه الجملة، نحو : زيد عندك ، ومحمد في الدار؛ لأن متعلقهما المحذوف لا يلزم تقديره بالفعل (استقر) حتى يطلق عليه شبه جملة،

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٩٢، توضيح المقاصد : ٤٤٣/١، إرشاد السالك : ١٤٩/١، شرح ابن عقيل : ١٤٦/١، شرح الألفية لابن جابر الأندلسي: ٢٣١/١، شرح الألفية للمكودي : ٢٨، منهج السالك للأشموني : ٢٠٨/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢١١/١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ١٥١/٣، شرح الكافية : ٢٠٣/١/٢، التذييل والتكميل : ١٠٤/٣ ، مغني اللبيب : ٥٨٣ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك : ١٦٥/١ .

(٥) ينظر المقاصد الشافية : ٤٧٥/١، ٤٨٠ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٥٦٦ .

بل الأرجح أنه يتعلق بـــ(مستقر) أو (كائن)، وهو رأي ابن السراج(١)، وابن جني(٢)، والباقولي(٣)،والشلوبين(٤)، واختيار ابن عصفور(٥)، وابن أبي الربيع(٦)،وابن مالك ونسبه لسيبويه(٧)، وخالف في (الخلاصة) فأجاز أن يعلقا بمفرد أو فعل، يقول :

وأخـبروا بظـرف أو بجـرف جـرّْ ناوين معنى: (كائن) أو (استقرّْ) (٨)

وذهب الفارسي في (الإيضاح العضدي)(٩) إلى أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرين يقدران بجملة ويعلقان بفعل مقدر، ووافقه عبدالقاهر(١٠)،والزمخشري(١١)،وابن يعيش(١٢)، ورجحه ابن الحاجب(١٣)، ونسبه السيرافي للبصريين(١٤) .

---

(١) ينظر : الأصول : ٦٢/١-٦٤ .

(٢) ينظر : اللمع : ٧٦ .

(٣) ينظر : شرح اللمع : ٣٠٠/١ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الجزلية الكبير : ٧٤٧/٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل : ٣٤٤/١ .

(٦) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥٤٩/١ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل : ٣١٧/١ .

(٨) الخلاصة : ٨٧ .

(٩) ينظر : الإيضاح العضدي : ٨٧ .

(١٠) ينظر : المقتصد : ٢٧٧/١ .

(١١) ينظر : المفصل : ٤٤ .

(١٢) ينظر : شرح المفصل : ٩٠/١ .

(١٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٨٨/١، شرح المقدمة الكافية : ٣٦٢/٢ .

(١٤) ينظر : شرح الكتاب : ٢٦/٦ .

وأجاز الفارسي في (المسائل العسكريات أن يتعلق الجار والمجرور إذا وقع خبراً بالفعل وغيره[١].

واختلف في مذهب سيبويه ، فنسب إليه عبد القاهر تقدير الفعل مع الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرين، وخالفه ابن مالك فأشار إلى أن مذهب الأخفش هو تقدير المفرد لا الفعل، وأنه رأي لسيبويه أيضاً [٢].

وقد أشار الواسطي الضرير شارح اللمع إلى اختلاف تقدير الجار والمجرور إذا وقع خبراً أو صلة مع اختياره المذهب الأول، يقول : (والظروف وحروف الجر يجريان مجرى المفرد إذا وقعا خبرين، فإن وقعا صلتين قدرا بجملة؛ لأن (الذي) لا توصل إلا بالجمل)[٣].

ب – التمييز :

استعمل الرضي مصطلح (شبه الجملة) في التمييز عند حديثه عن تمييز النسبة نحو : (زيد تفقأ شحماً)، وأنه يأتي بعد شبه الجملة، وأراد بها ما يعمل عمل الفعل مع مرفوعه من وصف أو مصدر، كاسم الفاعل، نحو : زيد متفقئ شحماً، أو اسم المفعول، نحو : الأرض مفجرة عيناً، أو الصفة المشبهة، نحو زيد طيِّب أباً ، أو أفعل التفضيل، نحو : أنا أكثر منك ولداً، أو المصدر نحو : أعجبني طيبه أباً[٤] .

---

(١) ينظر : المسائل العسكرية : ١٠٥ .

(٢) ينظر : المقتصد : ٢٧٧/١، شرح الجمل لابن خروف : ٣٩٥/١، شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٧/١-٣١٨، التذييل والتكميل : ٤٨/٤-٥٠، المقاصد الشافية : ٦٢/٢-٦٣ .

(٣) شرح اللمع : ٣٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٧٠٤/٢/١ .

شبه ضمير الشأن :

أورده ابن مالك في (التسهيل) عند حديثه عن المواضع التي يمتنع فيها تقدم الخبر على المبتدأ، فقال : (ويجوز تقديمه – أي الخبر– إن لم يوهم ابتدائية الخبر ... أو يكن المقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن، أو شبهه) (١)، ومثل له بقوله : كلامي زيد منطلق، وعلل منع تقديم الخبر على المبتدأ بأنه لو قدم فقيل : (زيد منطلق كلامي)لأعرب (زيد منطلق) مبتدأ وخبر، وجعلت هي الجملة ولم يكن في (كلامي) أي فائدة للمخاطب، فتكون بمنزلة التكرار الذي لا فائدة فيه، فكأنك قلت : كلامي كلامي(٢)، ووافقه في هذا الموضع وتعليله شراح التسهيل (٣).

ورد عليه الدماميني بأن ما ذكره من تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في قوله : (كلامي زيد منطلق) بأنه تكرار لا فائدة منه فيه نظر؛ لاحتمال أن يكون (زيد منطلق) من كلام غير المتكلم فيكون (كلامي) لها فائدة؛ لكونها من كلام المتكلم، وإيضاح ذلك أن الكلام من متكلمين، الأول قال : (زيد منطلق) وقال الآخر : (كلامي)، أي موافق له .

ورد عليه الدلائي بأن تقدير ابن مالك على الأصل وهو أن المتكلم لا يعبر إلا عن كلامه هو، أما تعبيره عن كلام غيره فهو خلاف الأصل، وتعليل ابن مالك هذا الموضع جرى على الأصل؛ لأنه ليس في هذا المثال ما يقتضي أن

---

(١) التسهيل : ٤٦ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩٩/١ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ٣٤٢/٣، شرح التسهيل للمرادي : المساعد : ٢٢٢/١، شفاء العليل : ٢٨٤/١، تمهيد القواعد : ٩٤٠/٢، تعليق الفرائد : ٢٦٧/٣، نتائج التحصيل : ١٠٢٧/٣/١ .

المتكلم قد حكى كلام غيره حين قال : (زيد منطلق)، فلا وجه لاعتراض الدماميني [١].

أما وجه المشابهة لضمير الشأن فيبدو – والله اعلم– أنه لما كان المبتدأ هو الخبر نفسه مع ضمير الشان في قولنا : هو زيد منطلق، ولم يحتج إلى رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ فكذا في شبه ضمير الشأن نحو : كلامي زيد منطلق، فقد أشبه ضمير الشأن في الربط؛ لكون المبتدأ هو الخبر في المعنى، كما أن ضمير الشأن لا يجوز تأخيره في قولنا : زيد منطلق هو فيكون الضمير (هو) تأكيد للضمير المستكن في (منطلق)فكذا تأخير المبتدأ في قولنا : (كلامي زيد منطلق) مفسد للمعنى .

١- شبه النفي :

ورد هذا المصطلح في ثلاثة أبواب :

٢- أ - الأفعال الناسخة :

أورده ابن مالك عند تعداده أخوات (كان) ومنها (برح) (فتئ) و(زال) و(انفك) وأن هذه الأربعة لا تعمل إلا بتقدم نفي أو شبهه، فقال في الكافية الشافية :

وفَتِئَ وانفكَّ وهذي الأربعة لنفي أو مُشبه نفي مُتبَعَة[٢]

---

(١) ينظر : نتائج التحصيل : ١٠٢٧/٣/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٣٨١/١ .

والعجيب أن محقق الكتاب لم يجعل هذا البيت ضمن الأبيات التي أوردها ابن مالك في أول الباب ليشرحها مع وروده في إحدى نسخ التحقيق، وقد أشار ابن مالك في الشرح إلى هذا البيت مما يدل على أنه منها، فقال : (ثم قلت : شبه النفي؛ ليدخل معه النهي) شرح الكافية الشافية : ٣٨٣/١ .

وقال في الخلاصة :

وفَتَىً وانفكَّ وهذي الأربعة لشبه نفي أو لنفي مُتبَعَة(١)

وأوضح أن مراده بشبه النفي النهي(٢)، كقول الشاعر :

صاح شمّرْ ولا تزلْ ذاكرَ المو ت فنسيانُه ضلالٌ مبينُ(٣)

أو النفي بـ(غير)، كقول الشاعر :

إن امرأً غيرُ منفكٍ معين حجاً على هدى فاتح للمجد أبوابا(٤)

أو ما معه تقليل يراد به النفي، كقول الشاعر :

قلّما يبرحُ اللبيبُ إلى ما يُورثُ المجدَ داعياً أو مجيبا(٥)

ووافقه في ذلك شرح الألفية(٦)، وغيرهم(٧)، لكن اختلفوا في المراد بشبه النفي، فقصره ابن الناظم على النهي فقط، ووافقه الشاطبي والمكودي(٨)، وزاد أبو حيان على النهي الدعاء ، ووافقه بعض المتأخرين،

---

(١) الخلاصة : ٩٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/٣٨٣-٣٨٤ .

(٣) غير معروف قائله، وهو في شرح الكافية الشافية : ١/٣٨٣، شرح التسهيل : ١/٣٣٤

(٤) غير معروف قائله، وهو في شرح الكافية الشافية : ١/٣٨٣ .

(٥) غير معروف قائله، وهو في شرح الكافية الشافية :١/٣٨٤ .

(٦) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ١٣١، منهج السالك : ٥٢، توضيح المقاصد : ١/٤٩٢، شرح الألفية لابن عقيل: ١/٢٤٥ ، إرشاد السالك لابن القيم : ١/١٨٩، المقاصد الشافية : ٢/١٤٢، شرح الألفية للهواري : ١/٣٠٦، منهج السالك للأشموني : ١/٣٠٥ .

(٧) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام : ١٨٤، شرح قطر الندى : ١٥٠ ،همع الهوامع : ٢/٦٢ .

(٨) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ١٣١، المقاصد الشافية : ٢/١٤٣، شرح الألفية للمكودي: ٥٣ .

كالمرادي وابن هشام وابن عقيل، وغيرهم[١] .

ب – الاستثناء :

أورده ابن مالك في موضعين :

الأول : في الاستثناء التام غير الموجب، وذكر أنه يجوز فيه وجهان : النصب على الاستثناء، والبدل على الإتباع من المستثنى منه، وهذا البدل مشروط بأن يتقدمه نفي أو شبهه، وأراد بشبه النفي النهي والاستفهام الصالح في موضعه نفي .نحو : ما قام القوم إلا محمدٌ [٢] .

الثاني : الاستثناء المفرغ ،وذكر أنه لا يفرغ حتى يتقدمه نفي أو شبهه، وأراد بشبه النفي النهي نحو : لا يقم إلا زيد، والاستفهام الإنكاري المشبه النفي ، نحو : هل يقوم إلا هو (٣).

وألحق بشبه النفي الكلام المثبت المفهم معنى النفي أو النهي، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ [٤] إذ المعنى : لا تخفّ الصلاة وتسهل إلا على الخاشعين ، وقوله تعالى : ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلاَّ

---

(١) ينظر : منهج السالك لأبي حيان : ٥٢، توضيح المقاصد : ٤٩٢/١، شرح قطر الندى : ١٥٠، شرح شذور الذهب : ١٨٤، شرح الألفية لابن عقيل : ٢٤٧/١، إرشاد السالك لابن القيم : ١٩٠/١، منهج السالك للأشموني : ٣٠٥/١ .

(٢) ينظر :شرح عمدة الحافظ : ٣٧٩/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٠٨/٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية (٤٥) .

﴿بِحَبْلٍ مِّنْ اللهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ﴾[١] إذ المعنى: لا يعتزون ولا يأمنون إلا بعهد ، وقوله تعالى : ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفاً لِّقِتَالٍ﴾(٢)والمعنى : لا يول أحد دبره إلا متحرفاً لقتال[٣] .

ووافقه في استعمال هذا المصطلح في الاستثناء التام غير الموجب ، والمفرغ ابنه والمرادي والشاطبي والمكودي والأشموني(٤).

واقتصر ابن القيم وابن عقيل في استعمال هذا المصطلح على الاستثناء التام غير الموجب فقط[٥] .

واختلف خالفوه في المراد بشبه النفي في هذين الموضعين من باب الاستثناء.

فذهب ابن الناظم والشاطبي إلى أن المراد به النهي والاستفهام وما دل على النفي مما لم يضمن أداة نفي [٦].

---

(١) سورة آل عمران من الآية (١١٢) .

(٢) سورة الأنفال من الآية (١٦) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/٧٠٨-٧٠٩ .

(٤) ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٠، توضيح المقاصد : ٢/٦٦٩، ٦٧٢، المقاصد الشافية : ٣/٣٥٣، ٣٧٥، شرح المكودي : ١١٥، ١١٧ ، منهج السالك : ٢/٢٤٤، ٢٥١ .

(٥) ينظر : إرشاد السالك : ١/٣٨٤، شرح الألفية لابن عقيل : ١/٥٤٤ .

(٦) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٢٩٤، المقاصد الشافية : ٣/٣٥٣ .

وقصر المرادي وابن القيم وابن عقيل والمكودي والأشموني شبه النفي على النهي والاستفهام[١] .

ج – حروف الجر :

تأتي (من) زائدة على مذهب البصريين بشرطين :

١- أن يكون المجرور بها نكرة .

٢- أن يتقدمها نفي ، أو نهي ، أو استفهام .

وقد تنوعت عبارات النحويين في التعبير عن الشرط الثاني، فاقتصر المبرد والزمخشري على النفي(٢)، وعبر الهروي عن ذلك بغير الواجب، واقتصر على النفي الاستفهام[٣]، وعبر ابن الحاجب في كافيته بغير الموجب[٤]، واقتصر في التمثيل في شرحها على النفي والاستفهام[٥]، ووافقه أبو حيان لكنه زاد النهي(٦)، وتابعه في ذلك المرادي(٧)، وعبر ابن عصفور بغير الموجب، ونص على أنه يشمل النفي والنهي والاستفهام [٨]، وعدد ابن الناظم والمالقي ما يسبق (من) عند زيادتها وأنه النهي والنفي والاستفهام [١].

(١) ينظر : توضيح المقاصد : ٦٦٩/٢، إرشاد السالك : ٣٨٤/١، شرح الألفية لابن عقيل : ٥٤٤/١، شرح المكودي : ١١٥، منهج السالك : ٢٥١/٢ .

(٢) ينظر المقتضب : ٤٢٠/٤، المفصل : ٣٧٩ .

(٣) ينظر : الأزهية : ٢٢٧ .

(٤) ينظر : الكافية : ٢١٥ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية : ٩٤١/٣ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٣/٣ .

(٧) ينظر الجنى الداني : ٣١٧ .

(٨) ينظر المقرب : ١٩٨/١ .

يسبق (من) عند زيادتها وأنه النهي والنفي والاستفهام [١].

أما ابن مالك فعبر بما يشترط أن تسبق به (من) بشبه النفي ، فقال في التسهيل : (وتزاد –أي (من) – لتنصيص العموم، أو لمجرد التوكيد بعد النفي أو شبهه) [٢]، وأوضح مراده بشبه النفي وأنه يريد النهي والاستفهام[٣]، ومثل للاستفهام بقوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[٤] .

واستعمل ذلك أيضا في الخلاصة، فقال :

وزيدَ في نفي وشبهه فجَرّْ نكرةً كما لباغ من مفرّْ[٥]

ووافقه المرادي [٦]، وابن القيم[٧]، وابن عقيل[٨]، والشاطبي[٩] ، والمكودي[١٠]، والأشموني[١١] .

---

(١) ينظر : شرح الألفية : ٣٦١، رصف المباني : ٣٢٤ .

(٢) التسهيل : ١٤٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١٣٨/٣ .

(٤) سورة فاطر من الآية (٣) .

(٥) الخلاصة : ١١٦ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٦٩٩، توضيح المقاصد : ٧٥٠/٢ .

(٧) ينظر : إرشاد السالك : ٤٤٥/١ .

(٨) ينظر : المساعد : ٢٤٩/٢، شرح الألفية : ١٩/٢ .

(٩) ينظر : المقاصد الشافية : ٥٩٨/٣ .

(١٠) ينظر : شرح الألفية : ١٣٧ .

(١١) ينظر : منهج السالك : ٣٧٣/٢ .

أحكامه :

أعطي شبه النفي ما أعطي النفي من صحة وقوع (لازال) وأخواتها معه، وأنها تعمل عمل عمل (كان) كما تعمل مع النفي المقيس عليه، وفي باب الاستثناء أجيز النصب والإتباع على البدل من المستثنى منه إذا سبق بشبه النفي كما جاز ذلك مع النفي، وصح وقوع (من) زائدة إذا تقدمها شبه النفي كما صح ذلك مع النفي .

ومما يلحظ تنوع المراد بشبه النفي عند المستعملين له ، فأطلق على النهي فقط فيما يصح أن يتقدم (زال) وأخواتها، أما في بابي الاستثناء وحروف الجر فأطلق شبه النفي على النهي والاستفهام .

ويبدو – والله أعلم – أن شبه النفي لا يطلق إلا على النهي، سواء رافقه الاستفهام كما في الاستثناء التام غير الموجب وزيادة (من) ، أم لا كما في شروط إعمال (زال) وأخواتها إذا اقتصر على النهي وما يقوم مقام النفي مما دل على معناه ، يدل لذلك أن هناك مواضع اقتصر بها على الاستفهام مع النفي لم يعبر عنها بشبه النفي، كما في الوصف المعرب مبتدأ الرافع فاعلاً سد مسد الخبر ، نحو : ما قائم أخواك ، هل قائم أخواك ؟ ولم يطلق على الاستفهام شبه النفي(١) .

ومثله أيضاً مسوغات الابتداء بالنكرة ومنها تقدم النفي والاستفهام ، نحو: ما رجل قائم ، وهل رجل قائم ؟ إذ لم يعبر عن الاستفهام بشبه النفي(٢) .

---

(١) ينظر: شرح الكافية :٢٥١/١/١، توضيح المقاصد : ١،٢٤٧، شرح ابن عقيل : ٢٧٨/١، المقاصد الشافية : ٥١٦/١، ٥٩٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٨٦/١، شرح الكافية : ٢٦٠/١/١، توضيح المقاصد : ٤٨١/١، شرح ابن عقيل : ٢٠٣/٢، المقاصد الشافية : ٤٠/٢ .

ومثله أيضاً ما يشترط في صحة إعمال اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان للحال أو الاستقبال عند البصريين، فيشترط أن يتقدمه نفي أو استفهام نحو : ما ضارب أخوك زيداً الآن ، أضارب زيدٌ عمراً، ولم يعبر عن الاستفهام في هذه المواضع بشبه النفي مع وروده مع النفي[١]، مما يدل على أن شبه النفي لا يطلق إلا على النهي مع النفي .

٥-شبه الفاعل :

استعمله الصبان مريداً به خبر (إنَّ) وذلك في تعليله فرعية العمل في الحروف الناسخة قياساً على الفعل الذي هو أصل العمل[٢]؛ وذلك أن الأصل في الفعل أن يتقدم مرفوعه على منصوبه، كما في (كان) وأخواتها، أما (إنَّ) وأخواتها فهي فرع على (كان) في العمل، ولهذا قُدم منصوبها على مرفوعها؛ إشعاراً بهذه الفرعية، كما أننا إذا قلنا : (ضرب زيداً عليٌ) ، فهذا التركيب فرع على قولنا : (ضرب عليٌ زيداً)؛ لكون الأصل تقديم الفاعل المرفوع على المفعول به المنصوب، فأعطي الأصل ترتيب الأصل، وأعطي الفرع ترتيب الفرع[٣] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٧٨/٦، شرح الكافية : ٧٢٦/١/٢، توضيح المقاصد : ٨٥٠/٢، شرح ابن عقيل : ١٠١/٢، المقاصد الشافية : ٢٦٤/٤ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان : ٢٧٠/١ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢٨٩/١، أسرار العربية : ١٤٩، شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٢/١، شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٣/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٧٦٩/٢، المقاصد الشافية : ٣٠٧/٢ .

٦- الشبيه بالمضاف :

ويسمى أيضاً : المشبَّه بالمضاف، ويذكر في بابين، في باب (لا) النافية للجنس، وباب النداء.

ويضبط بأنه : ما اتصل به شيء يتمم معناه ، مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، نحو : لا حسناً خلقُه موجودٌ، لا طالعاً جبلاً حاضر، لا خيراً منك موجود .

وفي النداء :ياحسناً خلقه أقبل، ويا طالعاً جبلاً احذر، يا رؤوفاً بالعباد ارحمنا .

وهذه التسمية لابن مالك[١] ، ووافقه عليها المتأخرون[٢].

وقد تنوعت عبارات النحويين في التعبير عن هذا الاسم، واستعملوا ألفاظاً دالة على حكمه وتعليله ومشابهته للمضاف، فسماه سيبويه : الممطول، وعلل نصبه بطول الكلام[٣]، ووافقه الحريري وابن عصفور[٤]، وسماه ابن السراج: المضارع للمضاف[٥]، ووافقه بعض النحويين كالفارسي والزمخشري وغيرهما[٦]، ولعل أقدم من أشار إلى مشابهة هذا النوع للمضاف هو ابن السراج والزجاجي، فقال ابن السراج :(المشابه للمضاف)[٧]، وقال

---

(١) ينظر : التسهيل : ٦٧، شرح الكافية الشافية : ٥٢٣/١، شرح عمدة الحافظ : ٢٥٤/١، ٢٧٥ .

(٢) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٥٦٨، توضيح المقاصد : ١٠٥٩/٢، أوضح المسالك : ٨/٢، ١٤، ٢٠/٤، شرح شذور الذهب : ٢١٦، ٢٨٧، المقاصد الشافية : ٤١٦/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٢٨/٢ .

(٤) ينظر : شرح ملحة الإعراب : ١٣١، المقرب : ١٧٥/١، ١٩٠ .

(٥) ينظر : الأصول : ٣٤٤/١، ٣٩٠، الموجز : ٤٥ .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٥٤، ٢٦١، المفصل : ٦٠٠ ، لباب الإعراب : ٢٩٦، ٣٥٤ .

(٧) الموجز : ٤٥ .

الزجاجي: (ما أشبه المضاف) (١)، ووافقهما في هذا كثير من النحويين(٢) .

وقد أوضح الفارسي والجرجاني الأوجه التي شابه فيها الشبيه بالمضاف المضاف :

الأول : أن الأول عامل في الثاني، كما يعمل المضاف في المضاف إليه .

الثاني : أن الثاني من تمام الأول ومتصل به لا ينفصل عنه، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف ولا يُفصل عنه .

الثالث : أن الأول يتخصص بالثاني ، كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه، فإذا قلت : (يا ضارباً) فهو عام يصلح لضرب أي رجل أو امرأه، وإذا قلت : (يا ضارباً زيداً) تخصص بضرب زيد .

أحكامه :

يجب نصب الشبيه بالمضاف كما ينصب المضاف، والعلة في ذلك طول الاسم كما نبه عليه سيبويه نقلاً عن الخليل(٣) .

وإيضاح ذلك أن المضاف تركب من كلمتين كما أن الشبيه بالمضاف كذلك، والاسم إذا تركب من كلمتين طال والطول يقتضي الثقل، فاختير له أخف الحركات وهي الفتحة معادلة لطوله .

---

(١) الجمل : ١٤٧ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٤٨، اللمع : ١٦٨، الجمل لعبدالقاهر : ٧٤، المرتجل : ١٩١، ١٩٣، أسرار العربية: ٢٥٢، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٢٧/١، ٢٣٢، ٣٣٢، شرح الوافية : ١٩٢، ٢٤١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٨٢/٢ .

٧- **شبه الفعل** :

ورد ذكره في أكثر من موضع :

أ- **الفاعل** :

ذكره الزمخشري في باب الفاعل عند حديثه عن ضبط الفاعل ، فقال : (ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه) [١] .

ووافقه ابن الحاجب[٢]،والإسفراييني[٣]، والكيشي[٤]، والتفتازاني[٥]، واقتصر ابن الحاجب في تمثيله لشبه الفعل على اسم الفاعل، نحو . زيد قائم أبوه[٦]، وذهب الرضي إلى أن مراد ابن الحاجب بشبه الفعل هو اسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر واسم الفعل[٧].

وأقول : أما إدخاله اسم المفعول مع المراد بشبه الفعل ففيه نظر من لأمرين :

الأول : أن ابن الحاجب حين حد الفاعل ضمنه كلمة تخرج غير الفاعل ، فقال : (وقدم عليه من جهة قيامه به) [٨]؛ فالمرفوع بعد اسم المفعول غير قائم باسم المفعول .

---

(١) المفصل : ٣٨ .

(٢) ينظر : الكافية : ٦٨ .

(٣) ينظر : لباب الإعراب : ٢٢١، ٢٤٠ .

(٤) ينظر : الإرشاد : ١٠١ .

(٥) ينظر : إرشاد الهادي : ٩ .

(٦) ينظر : شرح المقدمة الكافية : ١٥٨/١ .

(٧) ينظر : شرح الكافية : ٢٠١/١/١ .

(٨) الكافية : ٦٨ .

الثاني : أن ابن الحاجب عقد باباً لنائب الفاعل سماه : مفعول ما لم يسم فاعله[١]، وسيدخل فيه المرفوع بعد اسم المفعول؛ لكونه نائباً عن الفعل المبني للمجهول .

وتفسير الرضي لشبه الفعل يتوافق مع رأي الزمخشري؛ لكونه لم ينص على ما يخرج نائب الفاعل عند ذكره ضابط الفاعل، ولم يعقد باباً لمفعول ما لم يسم فاعله، كما فعل ابن الحاجب، وقد أوضح ذلك ابن الحاجب نفسه في شرح المفصل [٢].

ب – المفعول معه :

ذكره ابن مالك في حديثه عن ناصب المفعول معه، فقال في الخلاصة :

بما من الفعل وشبهه سبقْ ذا النصبُ لا بالواو في القول الأحقْ[٣]

وأكد في شرح الكافية الشافية بأن مراده بشبه الفعل هو اسم الفعل كقول الشاعر :

فقدني وإياهم فإن ألق بعضهم يكونوا كتعجيل السنام المسرهد[٤]

واسم المفعول، كقول الشاعر :

لا تحبسنَّكَ أثوابي فقد جُمعتْ هذا ردائيَ مطوياً وسربالا[٥]

---

(١) ينظر : الكافية : ٧٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٥٨/١ .

(٣) الخلاصة : ١٠٨ .

(٤) لأسيد بن إياس الهذلي . شرح أشعار الهذليين : ٦٢٨/٢، شرح الكافية الشافية : ٦٨٨/٢ .

(٥) غير معروف قائله . شرح الكافية الشافية : ٦٨٩/٢، شرح التسهيل : ٢٤٨/٢ .

والمصدر نحو : كان سيره والنيل [١].

ووافقه في ذلك بعض شراح الألفية[٢] .

ج – الحال :

ذكره الزمخشري في حديثه عن عامل الحال، فقال : (والعامل فيها إما فعل، أو شبهه من الصفات) [٣] ووافقه ابن الحاجب في الكافية فقال : (وعاملها – الحال– الفعل أو شبهه أو معناه) [٤] .

ولم يمثل الزمخشري لشبه الفعل، وذكر ابن يعيش وابن الحاجب أن مراده بشبه الفعل هنا اسم الفاعل نحو : زيد ضارب عمراً قائماً، واسم المفعول، نحو: زيد مضروب قائماً، والصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو : زيد حسن قائماً[٥]، واقتصر صدر الأفاضل على الصفة المشبهة[٦]، والجندي على اسم الفاعل[٧]، وزاد ابن الحاجب على ذلك المصدر[٨]، ووافقه الرضي[٩] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/٦٨٨–٦٨٩ .

(٢) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٢٧٩، توضيح المقاصد : ٢/٦٦٣، شرح الألفية لابن عقيل: ١/٥٣٦، المقاصد الشافية : ٣/٣٢٠ ، شرح الألفية المكودي : ١١٣ .

(٣) المفصل : ٩٠ .

(٤) الكافية : ١٠٣ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢/٥٧، الإيضاح في شرح المفصل : ١/٣٢٨ .

(٦) ينظر : التخمير : ١/٤٢٦ .

(٧) ينظر : الإقليد شرح المفصل : ١/٥٢٠ .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/٣٢٨ .

(٩) ينظر : شرح الكافية : ١/٢/٦٤٠ .

د – العطف :

أجاز ابن مالك أن يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل والعكس، فقال:

واعطفْ على اسم شبه فعْل فعلا وعكساً استعمل تجدْه سهلا[١]

ولم يذكر مما يدخل في شبه الفعل إلا اسم الفاعل دون اسم المفعول والصفة المشبهة، ومثل لعطف الفعل على شبه الفعل بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [٢] ولعطف شبه الفعل عَلَى الاسم بقَوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ﴾[٣] .

ووافقه في ذلك شرح الألفية[٤] .

أحكامه :

أعطي شبه الفعل كل أحكام الفعل ، فرفع الفاعل كالفعل، وامتنع تقديمه على فاعله كما امتنع تقديم الفاعل على فعله[٥]، ونصب المفعول معه كما ينصبه الفعل، وما جرى على الفعل من أحكام جرت عليه كامتناع تقدم المفعول معه على فعله ؛ إذ لا يقال : أنا والطريق سائر(٦)، وفي باب الحال

---

(١) الخلاصة : ١٣٨ .

(٢) سورة الحديد من الآية (١٨) .

(٣) سورة الأنعام من الآية (٩٥) .

(٤) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٥٥١ ، توضيح المقاصد : ١٠٣٤/٢، أوضح المسالك : ٣٩٤/٣، شرح الألفية لابن عقيل : ٢٢٣/٢، إرشاد السالك لابن القيم : ٦٤٣/٢ ، المقاصد الشافية : ١٨٧/٥، شرح الألفية للمكودي : ٢٠٩، منهج السالك للأشموني : ٢٢١/٣ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١، التخمير : ٢٣٣/١ .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد : ٦٦٤/٢، شرح ابن عقيل : ٥٣٧/١، منهج السالك للأشموني : ٢٣١/٢ .

أعطي شبه الفعل ما أعطي الفعل من جواز تقدمه الحال عليه نحو : زيد مسرعاً منطلق، وقائماً زيد ضارب عمراً [١].وفي باب العطف أعطي الاسم المشبه الفعل أحكام الفعل من حيث عطفه على الفعل، أو جواز عطف الفعل عليه نحو : يقوم زيد ومنطلق عمرو ، أو منطلق عمرو ويقوم زيد .

٨- شبه العاطف :

أورده المرادي في الاشتغال في ذكر المواضع التي يترجح فيه نصب الاسم السابق إذا وقع بعد شبيه بالعاطف، فقال : (أن يكون اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف في جملة فعلية، نحو : أتيت القوم حتى زيداً مررت به) [٢]، وقال في موضع آخر : (حكم شبه العاطف في هذه المسألة حكم العاطف نحو : زيد أتى القوم حتى عمراً مر به) (٣) .

ومراده بشبه العاطف ما يكون حرف عطف في بعض المواضع بشروط، وهي (حتى) و(بل) و(لكن)، واقتصر على (حتى)، وألحق بها الأشموني (لكن)[٤]، وأضاف الصبان (بل)[٥]، وذكرها مجتمعة الشاطبي ومثل لها، لكنه لم يعبر عنها بشبه العاطف، بل قال : (وما جرى منها عاطفاً في بعض الأحوال)[٦] .

---

(١) ينظر : المفصل : ٩٠، شرح المفصل لابن يعيش : ٥٧/٢، أوضح المسالك : ٣٢٦/٢، توضيح المقاصد : ٧٠٩/٢، المقاصد الشافية : ٤٦٧/٣ .

(٢) توضيح المقاصد : ٦١٦/٢ .

(٣) السابق : ٦١٨/٢ .

(٤) ينظر : منهج السالك : ١٥٢/٢ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان : ٨١/٢ .

(٦) المقاصد الشافية : ٩٦/٣ .

ويظهر أن المرادي أفاد هذه المشابهة من ابن مالك في شرح التسهيل؛ فإنه قال : (فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيداً ضربت أخاه، فـ(حتى) حرف ابتداء، ولكن لـمَّا وليها في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة، فأعطي تاليها ما يعطى تالي الواو ... فلو قلت : (ضربت زيداً حتى عمرو ضربته) تعين رفع (عمرو)؛ لزوال شبه (حتى) الابتدائية بالعاطفة؛ إذ لا تقع العاطفة إلا بين كلٍ وبعضٍ)[١] .

٩- شبه الظرف :

أ- غير المتصرف :

قسم النحويون الظروف قسمين :

المتصرف :وهو ما يفارق الظرفية إلى غيرها، نحو (يوم) و(شهر) و(حول) .

غير المتصرف نحو : (سحر) إذ لا يفارق الظرفية .

وهناك ظروف فارقت الظرفية بالجر بـ(من) ومع ذلك عدت غير متصرفة، وسماها ابن مالك : شبه الظرف مثل : (قبل) (بعد) (لدن) (عند) ولم يعد جرها بـ(من) ضرباً من التصرف ؛إذ قصر إثبات التصرف على الإضافة أو الإخبار عنه ، نحو : اعتكفت اليوم، واليوم مبارك [٢].

وأوضح في شرح التسهيل في ضبط الظروف المتصرفة بأنه ما يجوز أن يخبر عنه ، أو يجر بغير (من) ، وعد الجر بـ(من) غير مخرج للظرف من عدم

---

(١) شرح التسهيل : ١٤٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٧٩/٢-٦٨٠ .

التصرف [١]، ووافقه في ذلك شراح الألفية [٢] .

وما ذهب إليه ابن مالك من قصره تصرف الظرف على الخروج عن الظرفية بالوقوع خبراً أو جره بحرف جر غير (من) كـ (إلى) و(في) ، وجعل الظرف المقتصر في جره على (من) غير متصرف منسوب لابن خروف[٣]، وكلامه في (شرح الجمل) يخالف ذلك ؛إذ إنه ضبط الظرف غير المتصرف بأنه: (الذي لا يخرج عن الظرف، ولا يدخله رفع ولا نصب ولا جر) [٤] فجعل عدم دخول الجر من علامات عدم التصرف، وأنه إذا جر فهو متصرف، ولم يستثن أياً من حروف الجر لا (من) ولا غيرها [٥].

ووافق ابن مالك في ذلك الرضي[٦]،وأبو حيان(٧)،والمرادي(٨)،وابن هشام[٩]،وابن عقيل[١٠] والمتأخرون[١١] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢٠١/٢ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد : ٦٦١/٢، إرشاد السالك : ٣٧٢/١، شرح ابن عقيل : ٥٣٤/١ ،شرح الألفية للمكودي : ١١٢، منهج السالك : ٢٢٢/٢ ..

(٣) ينظر : المقاصد الشافية : ٣١٠/٣ .

(٤) شرح الجمل لابن خروف : ٣٧٧/١ .

(٥) ينظر : السابق : ٣٧٧/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية : ٥٩٠/٢/١ .

(٧) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٦١/٧ .

(٨) توضيح المقاصد : ٦٦١/٢ .

(٩)ينظر : أوضح المسالك : ٢٣٩/٢ .

(١٠)ينظر : المساعد : ٤٩٠/١ .

(١١) ينظر : تمهيد القواعد : ١٩٠٤/٤، همع الهوامع : ١٣٩/٣ .

وأما جعل الظرف المقتصر في جره على (من) من الظروف غير المتصرفة كـــ(عند) و(لدى) و(سوى) فهو مذهب ابن الشجري(١)، ووافقه صدر الأفاضل، لكن قصره على (عند) (٢)، وهو خلاف مذهب سيبويه؛ إذ المفهوم من كلامه أن جر الظرف بـــ(من) يعد تصرفاً(٣)، نص عليه النحاس(٤) والسيرافي(٥) وغيرهما(٦).

ب – الجار والمجرور :

أطلق ابن مالك شبه الظرف مريداً به الجار والمجرور وذلك في حديثه عن الاقتصار على أحد معمولي أفعال القلوب وأنه إن كان أحد المعمولين ظرفاً أو شبهه –وهو الجار والمجرور– ثبت لهما من الحكم ما ثبت لغيرهما وهو الامتناع نحو : ظننت عندك ، وظننت لك (٧).

وأوضح شراح التسهيل بأن مراده بشبه الظرف هنا هو الجار والمجرور(٨).

---

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٥٨٢/٢ .

(٢) ينظر : التخمير : ٤٠٠/١

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٢١/١، ٢٨٩/٣ .

(٤) ينظر : شرح أبيات سيبويه : ١٤٠ .

(٥) ينظر : شرح الكتاب (الهيئة المصرية) : ١٩٨/٤ .

(٦) ينظر : المقتصد : ٦٣٥/١، تحصيل عين الذهب : ١٧٣، ٤٨١، المفصل : ٨١، شرح المفصل لابن يعيش : ٤٢/٢، الإيضاح في شرح المفصل : ٣١٩/١

(٧) ينظر : شرح التسهيل : ٧٥/٢ .

(٨) ينظر : التذييل والتكميل : ١٨/٦، شرح التسهيل للمرادي : ٣٧٣، المساعد : ٣٥٣/١، شفاء العليل : ٣٩٠/١، تمهيد القواعد : ١٤٦٤/٣، تعليق الفرائد : ١٣٧/٤ .

واستعمله الرضي في ثلاثة مواضع :

الأول : أراد به القسم، وذلك في كلامه على الفصل بين الفعل الناسخ (زال) والنافي الذي قبله في قول الشاعر :

فـلا -وأبـي دَهْمـاءَ- زالـتْ علـى قومهـا مـا فَـلَّ الزنـدَ قـادحُ(١)

فقال : (والأولى ألا يفصل بين (لا) و(ما) وبينها بظرف أو شبهه) (٢) ثم أورد البيت المتقدم مريداً بشبه الظرف القسم، وقد نص البغدادي على أن مراده ذلك ، فقال : (على أنه قد فصل بالجار والمجرور – أعني الجملة القسمية وهو (وأبي دهماء) – بين (لا) النافية وبين (زالت)) (٣) .

الثاني: أراد به الجار والمجرور، وذلك في حديثه عن عمل المصدر وأنه يجوز أن يتقدم عليه معموله كالفعل نحو : اللهم ارزقني من عدوك البراءة ، وإليك القرار، واستدل بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ (٤) فقال : (وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه، نحو : قولك : اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك الفرار) (٥) .

الثالث : أراد به الجار والمجرور غير التام، فذكر في حكايته رأي يونس

---

(١) غير معروف قائله . وهو في المقرب : ٩٤/١، شرح الكافية : ١٠٤٢/٢/٢،مغني اللبيب : ٥١٣ .

(٢) شرح الكافية : ١٠٤٢/٢/٢ .

(٣) خزانة الأدب : ٢٣٧/٩ .

(٤) سورة النور من الآية (٢) .

(٥) شرح الكافية : ٧١١/١/٢ .

في الفصل بين (كم) الخبرية ومجرورها بشبه الظرف في قول الشاعر :

كَمْ بجـود مُقْـرف نـال العُـلا وكـريم بُخلُـه قـد وَضَـعَه(١)

أن اللورقي قال : (إن يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه) [٢] ولم يستعمل اللورقي هذا المصطلح –شبه الظرف– بل استعمل مصطلح (التام) يقول : (يونس يجيز ذلك لا بكل ظرف، بل بالظروف والمجرورات الغير التامة خاصة) [٣] .

واستعمله المرادي مريداً به الجار والمجرور، وذلك في حديثه عن مسألة إجراء القول مجرى الظن وأن لها شروطاً منها عدم الفصل بين الاستفهام والقول إلا بظرف أو شبهه، ومثل له بـ أفي الدار تقول عمراً جالساً ؟ يقول: (والظرف نحو : أعندك تقول زيداً قائماً، وشبه الظرف هو المجرور، نحو : أفي الدار تقول عمراً جالساً)[٤] .

واستعمله ابن عقيل مريداً به الجار والمجرور وذلك في حديثه عن الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف الذي هو شبه الظرف[٥]كما في قوله صلى الله عليه وسلم : (هل أنتم تاركو لي صاحبي)[٦].

---

(١) لأنس بن زنيم وقيل : لغيره . وهو من شواهد سيبويه . الكتاب : ١٦٧/٢، شرح الكافية : ٣٨٣/١/٢ .

(٢) شرح الكافية : ٣٨٣/١/٢ .

(٣) المباحث الكاملية : ١٧٢/٢ .

(٤) توضيح المقاصد : ٥٦٩/١ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٧٨/٢ .

(٦) رواه البخاري في كتاب : فضائل الصحابة ، باب فضل أبي بكر الصديق : ٦٩٩ برقم : ٣٦٦١ .

١٠- شبه الجمع :

أ-استثناء :

أورده ابن مالك عند حديثه عن مجيء (إلا) بمعنى (غير) وأنها تعرب صفة مع بعدها إما لجمع ، أو شبه جمع [١].

وأراد بشبه الجمع ما دل على معنى الجمع من الألفاظ الموغلة في الإبهام مما لا يتعرف بإضافة ولا غيرها، نحو (مثل) و(غير) ، وذكر شاهداً لشبه الجمع قول الشاعر :

لو كان غيريُ سُليمى اليومَ غيَّره وقعُ الحوادث إلا الصارمُ الذكرُ[٢]

فـ(إلا) هنا بمعنى (غير) وهي صفة لكلمة (غير) ، والتقدير : لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث .

ووافقه على هذه التسمية أبو حيان[٣] والمرادي[٤] وابن هشام[٥] وغيرهم[٦] .

وأشار أبو حيان إلى أن هذه التسمية من ابن مالك مأخوذة من كلام ابن السراج؛ فإنه جعل شرط وقوع (إلا) صفة مع ما بعدها أن يتقدمها جمع أو

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩٧/٢

(٢) قائله لبيد بن ربيعة رضي الله عنه وهو من شواهد الكتاب ٣٣٣/٢ .. وهو في ديوانه : ٦٢ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٠٥/٨ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد : ٦٧٧/٢، الجنى الداني : ٥١٧ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١٠٠ .

(٦) ينظر : المساعد : ٥٧٩/١، تعليق الفرائد : ٨٥/٦، منهج السالك للأشموني : ٢٥٦/٢، همع الهوامع : ٢٧١/٣.

واحد في معنى الجماعة[١]، وهو ما سماه ابن مالك : شبه الجمع[٢] .

ووافق ابن يعيش ابن السراج في هذه التسمية، وعبر عنه بـــ الواحد الذي في معنى الجمع[٣] .

ب – التمييز :

أورد ابن مالك مصطلح (شبه الجمع) في التمييز عند ذكره الأشياء التي يتم بها التمييز، فقال: (ويميِّز إما جملة وستبين، وإما مفرداً عدداً، أو مفهم مقدار، أو فعلية، أو غيرية، أو تعجب بالنص على الجنس المراد بعد تمام بإضافة، أو تنوين، أو نون تثنية، أو جمع، أو شبهه) [٤] .

ومراده بشبه الجمع هو ما ألحق بجمع المذكر السالم من ألفاظ العقود التي ينصب ما بعدها على التمييز، ومثل له بقوله تعالى : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾[٥]فنصب (ليلة) على التمييز، والمميَّز الذي سماه : شبه الجمع؛ لكونه أشبهه في الدلالة على الجمع والإعراب، [٦] ووافقه شراح التسهيل[٧].

---

(١) ينظر : الأصول : ٢٨٥/١ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٨٦/٨ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٩٠/٢ .

(٤) التسهيل : ١١٤ .

(٥) سورة الأعراف من الآية (١٤٢) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٠/٢ .

(٧) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٢٠/٩، شرح التسهيل للمرادي : ٥٨٦، المساعد : ٥٧/٢، شفاء العليل : ٥٥٤/٢،تمهيد القواعد : ٢٣٦١/٥، تعليق الفرائد : ٢٩٠/٦ .

ج - الممنوع من الصرف :

أورد الجزولي مصطلح (شبه الجمع) في علل الممنوع من الصرف، فقال: (وعدم النظير في الآحاد تأثيره مع الجمع، ومع العلمية، ومع شبه الجمع)[١] .

ومراده لفظ (مساجد) إذا سمي به ثم نكر بعد التمسية فيمنع من الصرف لعلتين هما : عدم النظير؛ لأنه لا وجود لمثل الوزن في الآحاد، وشبه الجمع ؛ لأنه بعد التنكير رجع إلى معناه الأصلي وهو الجمع وإن لم يرد به الجمع لكونه سمي به المفرد [٢].

وصرف الاسم الذي جاء على وزن الجمع بعد تنكيره مختلف فيه :

فذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى منع صرفه في المعرفة والنكرة[٣] .

واختلف النقل عن الأخفش، فنقل عنه المبرد صرف الاسم الذي على وزن الجمع إذا نكر ، ووافقه على ذلك ، وحجته أن الاسم بعد نقله من الجمع والتسمية به خرج من علة عدم النظير في الآحاد؛ لأنه سمي به، فلما زالت العلمية لم ترجع علة الجمع لعدم النظير فصرف[٤].

ونُقل عنه أيضاً صرف مثل هذا الاسم في المعرفة ، وحجته في ذلك كونه لا نظير له في الآحاد، فلما سمي به استعمل في الآحاد وزال عنه عدم النظير ولم يبق فيه علة إلا العلمية فصرف لكونها لا تؤثر وحدها[٥] .

---

(١) الجزولية : ٢١٠ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٩٨١/٣، المباحث الكاملية : ٢٥١/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٢٩/٣، المقتضب :٣٢٦/٢، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ٦٣، الأصول : ٩٨/٢، التعليقة للفارسي : ٥٥/٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٤٥/٢، ارتشاف الضرب : ٨٥٣/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ١٥٩/١/١، ارتشاف الضرب : ٨٥٣/٢ .

د – الوقف :

أورد ابن عقيل مصطلح (شبه الجمع) في باب الوقف عند مناقشته حكم الوقوف على المختوم بالألف والتاء وما ورد فيه من لغات، وسماه (شبه الجمع) ومثل له باسم الفعل (هيهات) ، يقول : (وإن كان جمعاً أو شبهه وقف عليه بالتاء، نحو : هندات وهيهات، وقلَّ الوقف على المفرد بالتاء نحو : فاطمت، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو : هنداه، هيهاه)[١] .

ويبدو أنه نظر إلى هذه المشابهة في ختمها بالألف والتاء دون النظر إلى اختلافهما في الإعراب والدلالة؛ لأن الوقف ضبط الحرف الموقوف عليه دون نظر إلى حركته أإعرابية أو بنائية ؟ ولم أجد هذا الاستعمال عند غيره .

١١- النكرة :

أوردها الأشموني عند حديثه عن مجيء (إلا) بمعنى (غير) وإعرابها مع ما بعدها صفة للجمع المقترن بـــ(أل) الجنسية [٢].

وقد أفادها من ابن هشام في حديثه عن مجيء (إلا) بمعنى (غير) ووقوعها صفة[٣] إما لجمع منكر، كقولـــــه تعالى :﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٤]، أو جمع شبيه بالمنكر ، كقول الشاعر:

---

(١) شرح ابن عقيل : ٤٧٣/٢ .

(٢) ينظر : منهج السالك : ٢٥٨/٢ .

(٣) ينظر مغني اللبيب : ١٠٠ .

(٤) سورة الأنبياء من الآية (٢٢) .

أُنيخَتْ فألقَتْ بلدةً فوق بلدة قليل بها الأصواتُ إلا بُغامُها(١)

وأشار الأعلم إلى هذه المشابهة بين النكرة والاسم المعرف بالجنس وذلك بعد إيراده قول لبيد :

وإذا أقرضتَ قرضاً فاجْزه إنّما يجزي الفتى ليس الجملْ(٢)

فقال : (فـ(غير) نعت للفتى، وجاز ذلك ؛لأن تعريف (الفتى) جنس، فهو مضارع للنكرة) (٣).

أحكامه :

أعربت فيه (إلا) مع ما بعدها من مفرد منكر صفة، كما أعربت مع الجمع المعرف بلام الجنس ؛ لكونهما لغير معين .

١٢- المقادير :

ذكره ابن هشام عند عده المواضع التي ينصب ما بعدها على التمييز في تمييز الذات، فذكر المقادير، وهي الوزن، نحو : رطل زيتاً، والمسافة نحو : شبرٌ أرضاً، والكيل، نحو : قفيزٌ براً .

ثم ذكر شبه المقادير وهي ما يدل على الوزن أو الكيل أو المسافة(٤)، لكنه غير محدد بشيء معلوم كالمقادير، ومثل لشبه الوزن بقوله تعالى : ﴿ فَمَن

---

(١) قائله ذو الرمة في ديوانه : ١٠٠٤ ، وهومن شواهد سيبويه. الكتاب : ٣٣٢/٢ .

(٢) ديوانه : ١٧٩، وهو من شواهد سيبويه . الكتاب : ٣٣٣/٢ .

وفي الديوان (ليس الجمل) بدل (غير الجمل) ، و(فإذا جوزيت) بدل (وإذا أقرضت) .

(٣) النكت : ٦٣٦/١ .

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٥٦، الجامع الصغير : ١٢٤، أوضح المسالك : ٣٦٦/٢ .

﴿يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾(١) ؛ إذ الذرة ليست وزناً حقيقة، ولشبه المسافة بقولهم : ما في السماء موضع راحة سحاباً، فموضع الراحة يدل على مسافة، لكنه ليس من أدوات المسافة المعلومة المقدار، ولشبه الكيل بقولهم : عندي نحي سمناً؛ إذ النحي ليس مما يكال به، بل هو وعاء لحفظ السمن، لكنه أشبه الوزن في المقدار فقدر به(٢) .

أحكامه :

أعطي شبه المقادير الأحكام المعطاة للمقادير من احتياجه للتمييز، وجواز نصبه عليه، كما مر، أو جره بـــ (من)، نحو : عندي مثقال من ذهب، وما في السماء قدر راحة من سحاب، وعندي نحي من سمن .

١٣-شبه تمام الكلام :

أورده الرضي معللاً فيه نصب تمييز النسبة، فيكون المراد به ما دل على تمام الكلام من غير إضافة أو نون تثنية أو نون جمع(٣) .

وإيضاح ذلك أن الأصل فيما يقع بعد استيفاء عمد الكلام حقه النصب، فإذا قلت : عندي عشرون، فكلمة (عشرون) تمت بذكر النون،فأشبهت الفعل المستوفي فاعله، فما يقع بعدها ينصب ؛لأنه موقع منصوب وهو المفعول، فقيل : النصب عن تمام الكلام (٤) .

---

(١) سورة الزلزلة الآية (٧) .

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري : ٤٦٧/٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٧٠٣/٢/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٦٩٨/٢/١ .

وتمام الكلام يكون بالتنوين ظاهراً نحو : رطلٌ زيتاً،أو مقدراً نحو : خمسة عشر رجلاً، أو نون التثنية، نحو : منوان سمناً، أو جمع نحو : عشرون رجلاً، أو إضافة نحو : عندي مثلها إبلاً؛ إذ المضاف لا يضاف مرة أخرى [١].

أما في تمييز النسبة فليس هناك مفرد يتم بأحد الأمور الأربعة المذكورة في تمييز المفرد، بل يتم بذكر المسند إليه، نحو : الحوض ممتلئ ماءً، الحوضان ممتلآن ماءً، الحوض ملآن ماءً ونحو : أنا أكثر منه مالاً، فنصب عن شبه تمام الكلام إذ الغموض ليس في كلمة بل في الإسناد جميعاً، ولما كان نصب التمييز يأتي عن تمام الكلام وليس في الإسناد ما يعرف به تمام الكلام كالتنوين ونوني التثنية والجمع والإضافة جعل نصبه لمشابهته تمام الكلام؛ لعدم وجود ما يدل على تمام الكلام من الأربعة المذكور في تمييز الذات[٢] .

١٤- شبه التعجب :

أطلقه ابن الناظم على ما دل على التعجب من غير الصيغيتين القياسيتين اللتين على وزني(أفعله) و(أفعل به) ، وذلك أنه تحدث في التمييز عن ما يجب نصبه ، وما يجوز جره بـــ(من) إذا كان محولاً عن الفاعل، نحو : (طاب زيد نفساً)، و(زيد حسنٌ وجهاً) وأنه لا يجوز جره بـــ(من) ، فقال : (وأما الفاعل في المعنى نحو: (طاب زيد نفساً) و(هو حسن وجهاً) فلا يجوز جره أيضاً بـــ(من) إلا في

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧١/٢، الإيضاح في شرح المفصل : ٣٤٨/١، الفوائد الضيائية : ٤٠٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٧٠٣/٢/١ .

تعجب أو شبهه، كقولهم : لله دره فارساً)[١] . ووافقه المرادي[٢] .

١٥- الصفة المشبهة :

والمراد الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، وهي لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، وعملت تشبيهاً لها باسم الفاعل، وقد أشبهته في أمور[٣] :

الأول : أنها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك .

الثاني : أنها متحملة للضمير كما أن اسم الفاعل كذلك، نحو : زيد حسن الوجه، ففي (حسن) ضمير يعود على (زيد) ، كما أن قولنا : محمد ضارب زيد، ففي(ضارب) ضمير يعود على محمد .، يدل لذلك أن النحويين لما ضبطوا اسم الفاعل ضبطوه بأنه ما دل على حدث وصاحبه .

الثالث : أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع ، نحو : رجل حسن الوجه، وامرأة حسنة الوجه، ورجلان حسنا الوجه، ورجال حسنو الوجوه، كما أن اسم الفاعل كذلك .

واختلف النحويون في مشابهة الصفة لاسم الفاعل هل يكون في رفع ما بعدها ؟ أو نصبه .

---

(١) شرح الألفية : ٣٥٠ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد : ٧٣٦/٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٥٦٦/١، المحصول لابن إياز : ٦٣٧/٢-٦٣٨، شرح الكافية لابن جمعة : ٤٧٠/٢، توضيح المقاصد : ٨٧٥/٢،تمهيد القواعد : ٢٧٧٠/٦، المقاصد الشافية : ٤٠٤/٤، الأشباه والنظائر : ٧٤/٤-٧٩ .

فذهب أكثر النحويين إلى أن الصفة المشبهة حملت على اسم الفاعل من الفعل المتعدي، فتكون محمولة عليه في عمل النصب ،وهو رأي أكثر النحويين كالسيرافي[١]، وابن جني[٢] ، وابن عصفور[٣]، وابن هشام[٤]، ونسب لسيبويه؛ لأنه تحدث عن الصفة المشبهة بعد اسم الفاعل ولم يتحدث إلا عن النصب وما ألحق به وهو الجر، ولم يتحدث عن الرفع، فتكون هذه المشابهة في النصب فقط[٥].

أما رفعها للفاعل فتحدث عنه في وقوعها نعتاً[٦] مما يدل على أنه أراد النصب فقط حين عقد الباب الذي ذكر مشابهتها لاسم الفاعل، كما أشار الشاطبي[٧].

وذهب بعض النحويين كابن يعيش[٨] ، وابن أبي الربيع[٩] إلى أنها مشبهة باسم الفاعل اللازم في رفعها للفاعل في قولنا : (حسن وجهه)، كما رفعه في قولنا : (زيد قائم أبوه)، ونسب إلى ابن جني والشلوبين[١٠] ، وما في

---

(١) ينظر : شرح الكتاب (الهيئة المصرية) : ٤/٩٨-٩٩ .

(٢) ينظر الخصائص : ١/٣٠٨ .

(٣) ينظر : شرح الجمل : ١/٥٦٧، المقرب : ١/١٣٩ .

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب :٣٩٧ .

(٥) تحدث عنها في باب (هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه) . ينظر الكتاب : ١/١٩٤-٢١٠ .

(٦) في باب (هذا ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان الشيء من سببه) . ينظر الكتاب : ٢/٢٢ .

(٧) ينظر : المقاصد الشافية : ٤/٤٠٥ .

(٨) ينظر : شرح المفصل : ٦/٨١ .

(٩) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢/١٠٧٤ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥/٢٣٤٧ .

(الخصائص) يخالفه[١] .

ونقل ابن أبي الربيع مخالفة ابن الطراوة النحويين في إنكار حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل لا في الرفع ولا في النصب، وأنه رد على الزجاجي والفارسي ذلك، وجعل رفعها الاسم بعدها على الأصل وليس على التشبيه[٢].

أحكامها :

أنها نصبت ما بعدها في قولهم : (زيد حسن وجهاً) ، و(زيد حسن الوجهَ) تشبيهاً لها باسم الفاعل المتعدي، فيكون الأول منصوباً على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، والثاني على التشبيه بالمفعول به، وإنما فرق بينهما لكون الثاني معرفة والتمييز لا يكون معرفة، وأجاز الكوفيون نصبه على التمييز؛لإجازتهم مجيء التمييز معرفة [٣].

١٦- المشبه بالمفعول به

أورده ابن معطٍ وأراد به منصوب الصفة المشبهة إذا كان معرفة، فقال : (الضرب السابع : وهو المشبه بالمفعول، وهو التمييز إذا وقع معرفة) [٤]،ولم يشر إلى النكرة مما يدل على أنه لا يجيزه فيها، واقتصر على الأمثلة التي جاء فيها منصوب

---

(١) ينظر : الخصائص : ٣٠٨/١ .

(٢) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١٠٧٥/٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٠/١،شرح التسهيل : ٩٣/٣-٩٤،شرح الكافية : ٧٥٠/١/٢، ارتشاف الضرب : ٢٣٢٥/٥، توضيح المقاصد : ٨٧٩/٢، المقاصد الشافية : ٤١٠/٤ .

(٤) الفصول الخمسون : ١٩١ .

الصفة معرفة نحو : الحسن الوجهَ ، والكريم الأبَ[١] ، ووافقه ابن إياز[٢] .

أما ابن هشام فوافقه عند عده المنصوبات وذكر أن السابع منها هو المشبه بالمفعول به، وقصره على المعرفة الواقع بعد الصفة المشبهة[٣]، وفي مبحث الصفة المشبهة ذكر أن المشبه بالمفعول يكون معرفة ونكرة نحو : زيد الحسن الوجهَ، وزيد حسن وجهاً[٤]، وذهب إلى هذا الرأي أيضاً في غير هذا الكتاب(٥)، وتابعه الجوجري شارح الشذور(٦) .

وقد تنوعت آراء النحويين في إعراب المنصوب بعد الصفة المشبهة إلى ثلاثة [٧]:

الأول : نصب المعمول الواقع بعد الصفة المشبهة على التشبيه بالمفعول به معرفة كان أو نكرة .

الثاني : نصبه على التمييز دائماً معرفة كان الاسم أو نكرة، وضعفه ابن الحاجب؛ لأنه يؤدي إلى كون التمييز معرفة، ونسب للكوفيين[٨] .

---

(١) ينظر : السابق .

(٢) ينظر : المحصول شرح الفصول : ٥٠٨/١ .

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٤٤ .

(٤) ينظر : السابق : ٣٩٩ .

(٥) ينظر : شرح اللمحة البدرية : ١٥٨/٢، الجامع الصغير : ١٥٩-١٦٠ .

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب : ٤٤٦/٢ .

(٧) ينظر : ينظر : شرح المفصل : لابن يعيش ٨٤/٦، شرح المقدمة الكافية : ٨٤٦/٣، شرح الكافية : ٧٥٩/١/٢ .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية : ٨٤٦/٣ .

الثالث : التفصيل في ذلك، فإن كان نكرة نصب على التمييز، وإن كان معرفة نصب على التشبيه بالمفعول به، ورجحه الرضي[١] .

١٧- شبه الملك :

عده ابن مالك أحد معاني اللام الجارة[٢] ، نحو : السرج للفرس ، والقَتَب[٣] للبعير ووافقه ابنه والإربلي، وأبو حيان والمرادي ، وابن هشام، وابن عقيل، وغيرهم[٤].

وضبطوه بأنه اللام الواقعة بين ذاتين كل منهما لا يصح أن تنسب إليه الملكية .

واختلف تمثيل ابن مالك له، ففي (شرح الكافية الشافية) مثل له بـــ السرج للدابة والقَتَب للبعير، ووافقه في ذلك ابنه وابن عقيل[٥] ، وفي (شرح التسهيل) بـــ أدوم لك ما تدوم لي، وقول الشاعر :

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ٧٥٩/١/٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٤٤/٣، شرح الكافية الشافية : ٨٠٢/٢، الخلاصة : ١١٦ .

(٣) ما يوضع على ظهر البعير يجلس عليه الراكب . القاموس المحيط مادة (قتب) .

(٤) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٣٦٤، جواهر الأدب: ٧٢، ارتشاف الضرب : ١٧٠٧/٤، الجنى الداني : ٩٦، توضيح المقاصد : ٧٥٤/٢، أوضح المسالك : ٢٩/٣، إرشاد السالك : ٧٦٧/٢، شرح ابن عقيل : ٢١/٢، المساعد : ٢٥٦/٢،شفاء العليل : ٦٦٠/٢، تمهيد القواعد : ٢٩٢٣/٦، شرح الألفية لابن جابر : ٣٧/٣،المقاصد الشافية : ٦١٣/٣،شرح الألفية للمكودي: ١٣٨، منهج السالك للأشموني : ٣٨٢/٢، البهجة المرضية : ٣٠٢، شرح الألفية لابن طولون : ٤٤٠/١ .

(٥) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٣٦٤، شرح الألفية لابن عقيل : ٢١/٢

ما لمولاكَ كنتَ كانَ لكَ المو لى ومثلُ الذي تدين تدانُ[١]

وعد من هذا النوع اللام المقابلة (على) في قوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [٢] ، وقول الشاعر :

فيومٌ عَلينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسرْ[٣]

ووافقه كثير من المتأخرين[٤] .

وتعدد ضبط النحويين هذا المعنى، فذكروا أن لام الملك هي التي يصح أن يكون ما قبلها مملوكاً لما بعدها، نحو : المال لزيد، أما شبه الملك فهي التي لا يصح أن يكون ما قبلها مملوكاً له، نحو : زيد لعمرو [٥].

وبذلك اعترض ابن حمدون الحاج على المكودي في تمثيله لشبه الملك بقولهم : السرج للدابة، مع أنه تمثيل ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، وعده من الاستحقاق لا من شبه الملك .

وضبط بعض النحويين وقوع اللام لشبه الملك بأنه ما كانت فيه اللام واقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك، نحو : السرج للدابة، أو لا يُملك نحو : أنا لك[٦] .

---

(١) غير معروف قائله. وهو في شرح التسهيل : ١٤٤/٣، الجنى الداني : ٩٦، المقاصد الشافية : ٦١٣/٣ .

(٢) سورة فصلت من الآية (٤٦) .

(٣) للنمر بن تولب . وهو من شواهد سيبويه . الكتاب : ٨٦/١، شرح التسهيل : ١٤٤/٣ .

(٤) ينظر : جواهر الأدب : ٧٢، ارتشاف الضرب : ١٧٠٧/٤، الجنى الداني : ٩٦، المساعد : ٢٥٦/٢، تمهيد القواعد : ٢٩٢٣/٦ .

(٥) ينظر : حاشية ابن حمدون الحاج على المكودي : ١٨٨/١ .

(٦) ينظر : حاشية الصبان : ٢١٥/٢، حاشية الخضري : ٣٤٢/١ .

وفسر ابن جابر الأندلسي والسيوطي شبه الملك بالاختصاص، وابن طولون بالاستحقاق، ومثلوا كلهم بـــ السرج للدابة[١] .

وذهب ابن قيم الجوزية إلى أنه يدخل تحت شبه الملك التمليك، نحو : وهبته لك، والاختصاص نحو : السرج للدابة، والإباحة (٢) كقوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾(٣)، وخالفه الشاطبي فذهب إلى أنه لا يدخل تحت شبه الملك إلا الاستحقاق، نحو : الجلباب للجارية، والسرج للدابة، والنسب، وعبر عنه بالتخصيص، نحو : لزيد عم، ولعمرو خال [٤].

وعبر ابن يعيش عن شبه الملك بتعبير قريب من تعبير ابن مالك ومفهم للشبه وهو قوله: (ضارع الملك) وجعله فيما لا يملك، فقال : (فالملك نحو : المال لزيد، وما ضارع الملك مثل قولك : اللجام للفرس، والرأي لزيد،والبياض للثلج) [٥]، ولا يبعد أن يكون ابن مالك قد أفاده منه، لكنه علقه بمصطلح كثيراً ما يستخدمه وهو (شبه) .

ومن النحويين من سماه : مجاز الملك، وهي تسمية ابن معطٍ[٦]، ووافقه ابن

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن جابر : ٣٧/٣، البهجة ا لمرضية : ٣٠٢، شرح الألفية لابن طولون : ٤٤٠/١ .

(٢) ينظر : إرشاد السالك : ٤٤٨/١ .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٩) .

(٤) ينظر : المقاصد الشافية : ٦١٣/٣ .

(٥) شرح المفصل : ٢٦/٨ .

(٦) ينظر : الفصول الخمسون : ٢١٤ .

إياز [١]، لكنها لم تشتهر شهرة ما قال ابن مالك .

وأنكر بعض الأصوليين معنى الملك فضلاً عن شبه الملك، وجعلوا اللام فيه للاختصاص، وعدوا قول النحويين : (المال لزيد) على سبيل المجاز، وأنه من وضع الخاص موضع العام، وذلك أن الاختصاص معنى عام يشمل الملك وغيره[٢].

١٨- شبه التمليك :

عده ابن مالك أحد معاني اللام في (التسهيل)[٣]، ومثل له في شرحه[٤] بقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [٥] ووافقه المتأخرون كأبي حيان[٦] وبعض شراح التسهيل[٧] وبعض شراح الألفية[٨] وغيرهم[٩] .

والفرق بين التمليك وشبهه أن اللام في التمليك داخلة على المتملِّك بعد ما يفيد تمليكاً كالهبة والمنح والعطية والصدقة، أما شبه التمليك فالمتملِّك يختص بمنفعة المتملَّك لكنه لا يملكه؛ فالأزواج يتملكون منفعة أزواجهم لكنهم

---

(١) ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٧٠٥/٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط في أصول الفقه ٢٧١/٢ .

(٣) ينظر : التسهيل : ١٤٥ .

(٤) ينظر شرح التسهيل : ١٤٤/٣ .

(٥) سورة النحل من الآية (٧٢) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٠٧/٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل للمرادي : ٧٠٣،المساعد : ٢٥٦/٢، شفاء العليل : ٦٦٠/٢، تمهيد القواعد : ٢٩٢٤/٦

(٨) ينظر : المقاصد الشافية : ٦١٣/٣، منهج السالك للأشموني : ٣٨٥/٢ .

(٩) ينظر : جواهر الأدب : ٧٢، الجنى الداني : ٩٧، همع الهوامع : ٢٠٠/٤ .

لا يملكونهن؛ فشبه التمليك لا يؤول إلى الملك بخلاف التمليك يؤول إليه [١].

وجعل أبو حيان منه اللام في قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢] وأوضحه بأن الأب يتصرف بابنه بما يختار، كما أن الولد غالباً مطيعاً لأبيه، ممتثلاً ما أمر به، منفذاً أمره وما أوصى به، وكل ذلك من التصرف لا يكون تملكاً كالدينار والمال وغيرهما بل هو شبه تملك[٣].

وعبر بعض النحويين عن شبه التمليك بالاختصاص أو شبه الملك، ومنع أن يقال : شبه التمليك، ولم يبد سبباً [٤].

١٩- شبه المشتق :

أطلقه ابن مالك على الجامد المؤول بالمشتق الواقع نعتاً ،فقال في الكافية الشافية والخلاصة :

وانعتْ بمشتقّ كـ(صعب) و(ذَربْ) وشبهه كـ(ذا) و(ذي) والمنتسبْ[٥]

ويدخل في شبه المشتق الآتي :

اسم الإشارة، نحو : مررت بزيد هذا ،، أي المشار إليه .

المنسوب، نحو : مررت برجل تميمي، أي منسوب إلى تميم .

---

(١) ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٤٧٨/١ .

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٣٣) .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٢٢٤/٢ .

(٤) ينظر : حاشية ابن الأمير على مغني اللبيب : ١٦٢/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١١٥٦/٣، الخلاصة : ١٣٢ .

(ذو) التي بمعنى صاحب وفروعها، نحو : مررت برجل ذي مال، أي صاحب مال ، أو (ذو) الطائية ، نحو : مررت بالرجل ذو قام، أي الذي قام .

الاسم الموصول المبدوء بالألف واللام، نحو : مررت بالرجال الذين قاموا،أي القائمين .

ووافقه في ذلك شراح الألفية [١].

وفصل المرادي، فقسم شبه المشتق قسمين :

الأول : المطرد وهو (ذو) التي بمعنى صاحب والاسم المنسوب .

الثاني : غير المطرد وهي أسماء الإشارة والأسماء الموصولة المبدوءة بالألف واللام[٢] .

وتعددت عبارات النحويين في ضبط ما أطلق عليه ابن مالك شبه المشتق، فسماه بعضهم: الجاري مجرى المشتق[٣]، وبعضهم : ما في حكم المشتق[٤]، وبعضهم : غير المشتق[٥] .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد : ٩٥٢/٢، إرشاد السالك : ٥٩٢/٢، شرح الألفية لابن جابر : ٢٢٥/٣، المقاصد الشافية : ٦٢٧/٤، منهج السالك : ١١٥/٣، البهجة المرضية : ٣٨٧، شرح الألفية لابن طولون : ٥٤/٢ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد : ٩٥٢/٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٩٧/١،الفاخر : ٧٩٥/٢، ارتشاف الضرب : ١٩١٧/٤ .

(٤) ينظر : الفصول الخمسون : ٢٣٤، شرح الجمل لابن خروف : ٣٠١/١، شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٦١٥/٢ .

(٥) ينظر : الكافية : ١٢٩

٢٠ شبه العلمية :

استعمله ابن عصفور وابن مالك في الممنوع من الصرف، ووافقهما الرضي .

أما ابن عصفور فاستعمله في (المقرب) لتعليل منع (سحر) من الصرف، نحو : جئتك يوم الجمعة سحر، فذكر أن (سحر) فيها علتان العدل والتعريف المشبه للعلمية، وهي معرفة؛ إذ التعريف إما أن يكون بالأداة، أو بغيرها، وليس تعريفها بالأداة فأشبهت العلمية في التعريف بغير أداة ولـــمَّا لم تكن علماً سماه : شبه العلمية[١] .

أما في شرح الجمل فاستعمل (شبه العلمية) مع ألفاظ التوكيد (جُمَع) وأخواتها وقاسها في التعريف المقدر على (سحر) ، فذكر أنها منعت من الصرف للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية؛ وذلك أنه لا يتصور أن تكون علماً لكونها جمعاً والجموع لا تكون أعلاماً، فلم يبق إلا أن تكون معرفة بنية الإضافة، ولما كان هذا التعريف بغير أداة أشبه تعريف العلمية فمنع من الصرف للعدل وشبه العلمية[٢] .

وقد ضعف الرضي الاعتداد بالتعريف بنية الإضافة، وعلله بأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف[٣] .

واستعمله ابن مالك في (التسهيل) ، فقال : في علة العدل : (والمانع –أي

---

(١) ينظر : المقرب : ٢٨٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الجمل : ٢٧٣/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١٢٣/١/١ .

العدل- مع شبه العلمية أو الوصفية في (فُعَل) توكيداً)[١] .

ولم يوضح مراده بشبه العلمية ؛لكون هذا الباب مما توقف في الشرح دونه، ولهذا استعان بعض شراح التسهيل بكلامه في شرح الكافية الشافية، مع أنه ذكر في (شرح الكافية الشافية) أن (جمع) وأخواتها منعت من الصرف للعدل والتعريف ، وتعريفها بالإضافة المنوية، فهو تعريف بغير علامة ملفوظ بها، فكأنه علم، لكنه ليس علماً؛لكون العلم إما شخصي مخصوص ببعض الأشخاص، وإما جنسي مخصوص ببعض الأجناس[٢]، وهو رأيه في (شرح عمدة الحافظ) [٣].

أما في الخلاصة فالظاهر من كلامه أنه جعل المانع لـ(جُمَع) وأخواتها هي العلمية والعدل فقال :

والعَلَمَ امنعْ صرفَه إنْ عُدلا كـ(فُعَلِ) التوكيد أو كـ(ثُعلا) (٤)

يدل لذلك أنه قرنه بـ(ثَعَل) وهو علم بلا خلاف، وقد أشار إلى هذا الاختلاف المرادي(٥).

أما الرضي فاستعمل (شبه العلمية) في موضعين :

الأول : في مناقشته منع (أجمع) وأخواتها من الصرف وأنها منعت للعدل مع التعريف بنية الإضافة، وأن الأصل : أجمعهم، أي جميعهم، ثم حذف الضمير

---

(١) التسهيل : ٢٢٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٧٤/٣-١٤٧٥ .

(٣) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٨٦٧/٢ .

(٤) الخلاصة : ١٥١ .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد : ١٢١٥/٣ .

فقيل : أجمع، وذكر أن ذلك غير معتد به في المنع من الصرف . ونقل عن بعضهم أنها منعت من الصرف للتعريف الوضعي كالأعلام؛ لأن المؤكَّد لا بد أن يكون معرفة، ولن تكون هذه المعرفة لفظية، فصار تعريفه بلا أداة فأشبه العلم، فمنع من الصرف للعدل وشبه العلمية(١) .

الثاني : في رده على ابن الحاجب في ذكر علة العدل ، فذكر أن الظروف (صباحاً ومساءً، وبكرة، وضحى) معينات ومعارف؛فالواجب أن تمنع من الصرف لكنها جاءت مصروفة . وإيضاح ذلك أن قولنا : جئتك يوم الجمعة صباحاً معدول عما فيه (أل) وهو (الصباح) كما أنه معرفة؛ إذ هو كالأعلام نحو : النجم والصعق، فيمنع من الصرف للعدل عما فيه اللام وشبه العلمية(٢).

٢١- شبه الوصفية :

استعمله ابن مالك في الممنوع من الصرف لتعليل منع (جُمَع) وأخواته من الصرف، وذلك أنه منعه من الصرف للعدل وهو ظاهر، والعلة الأخرى إما شبه العلمية وهي العلة السابقة، وإما شبه الوصفية، فقال : (والمانع –أي العدل– مع شبه العلمية أو الوصفية في (فُعَل) توكيداً)[٣] .

وقد رد أبو حيان ذلك بأنه لا يعرف علة شبه الوصفية، فقال : (وتجويز

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١/١/١٢٣-١٢٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١/١/١٢٤ .

(٣) التسهيل : ٢٢٢ .

ابن مالك أن العدل يمنع مع شبه الوصفية في باب (جُمَع) لا أعرف له سلفاً[١] .ووافقه المرادي[٢] .

ورد ابن عقيل وناظر الجيش على أبي حيان إنكاره شبه الوصفية، فذكرا أن (أجمع) مؤنثه (جمعاء) وما كان هذا مؤنثه فلا يجمع جمع مذكر سالماً بل يجمع على (فُعْل) نحو : أحمر وحمْر، والصفة التي تحدث عنها ابن مالك مفردها (أجمع) تجمع جمع مذكر سالم فيقال: (أجمعون) ، فلما كانت مخالفة لتلك الصفة سماها شبه الصفة[٣] .

وفسر ناظر الجيش مراد ابن مالك بشبه الوصفية كون (جُمَع) ليست وصفاً ،لكن لما كانت تستعمل تابعة لما قبلها دائماً كما هو شأن الصفات أطلق عليها شبه الوصفية [٤].

٢٢- شبه الصفة :

ورد استعماله في موضعين :

الأول : أورده الجزولي ضمن علل الممنوع من الصرف، فقال : (وتأثير اللفظي من التأنيث إن كان هاء فمع العلمية، وإن كان ألفاً فمع اللزوم، ومعه ومع الصفة، ومعه ومع العلمية جميعاً، ومعه ومع شبه الصفة) (٥) .

وإيضاح ذلك أن الاسم المؤنث المختوم بأحد ألفي التأنيث المقصورة أو

---

(١) ارتشاف الضرب : ٨٦٩/٢ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد : ١٢١٥/٣ .

(٣) ينظر : المساعد : ٣٥/٣، تمهيد القواعد : ٤٠٥٥/٨ .

(٤) ينظر : تمهيد القواعد : ٤٠٥٥/٨ .

(٥) الجزولية : ٢٠٨ .

الممدودة نحو : (حبلى) و(حمراء) إذا سمي به ثم نكر يمنع من الصرف للتأنيث وشبه الوصفية؛ لأنه بعد التنكير نظر فيه إلى الأصل وهو الوصف(١)، وقد رد عليه اللورقي بأن هذا غير معتبر؛ وذلك لأن ألف التأنيث تقوم مقام علتين، الأولى التأنيث، والثانية اللزوم، وعدم مفارقتها للكلمة؛ فهي بمثابة علة أخرى فلا يحتاج إلى وضع علة أخرى وهي شبه الوصفية (٢).

الثاني : أورده ابن مالك في (التسهيل) في كيفية جمع الاسم والصفة جمع تصحيح بالألف والتاء؛ فإنه لما ذكر حركة عين ما يجمع بالألف والتاء وفصَّل فيما يجوز فيها الإتباع للفاء أو وجوب الفتح ذكر أن الاسم الثلاثي، صحيح العين، ساكنها، غير مدغم العين في اللام عند جمعه بالألف والتاء يلزم فيه وجه واحد وهو فتح العين فيقال : (سجَدات) و(دعَدات) في (سجْدة) و(دعْد)، يقول : (ولا يقال : (فعْلات) اختياراً فيما استحق (فعَلات) إلا لاعتلال اللام، أو شبه الصفة)[٣] .

وأوضح ذلك في شرحه بأنه قد يعدل عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة، كقولهم : (أهْل) و(أهْلات) مع أن الأشهر (أهَلات) بفتح الهاء، وعليه ما أنشده سيبويه :

وهمْ أهَلاتٌ حول قيس بن عاصم إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا(٤)

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٧٧/٣، المباحث الكاملية : ٢٣٨/٢ .

(٢) ينظر المباحث الكاملية : ٢٣٨/٢ .

(٣) التسهيل : ١٨-١٩ .

(٤) للمخبل السعدي، وهو من شواهد سيبويه . الكتاب : ٦٠٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش :

ووافقه شراح التسهيل[١].

وخالف السلسيلي في التمثيل ومثل بـ(كلْبة)- وصف للمرأة(٢)- فيقال : كلْبات .

وأقول : مراده بشبه الصفة -والله أعلم- أي شبه الصفة المجموعة بالألف والتاء؛ وذلك أن الصفة إذا كانت مختومة بالتاء ساكنة العين غير معتلة تجمع على وزن(فعْلات) نحو: ضخْمة : ضخْمات، وكهْلة : كهْلات[٣]، فلما رأى أن (أهل) - وهو اسم ساكن الوسط ليس صفة- عند جمعه بالألف والتاء أشبه الصفة المجموعة هذا الجمع في سكون عينه في الجمع سماه شبه الصفة قياساً على هذه المشابهة، والله أعلم .

٢٣- شبه الوصف :

ذكره الجزولي في ثلاثة مواضع :

الأول شبه الوصف ووزن الفعل نحو : (أحمر) و(أصفر) إذا سمي بهما ثم نكرا فإنهما يمنعان من الصرف لرجوع الوصفية لهما هذا رأي سيبويه، وخالفه الأخفش فصرفهما؛ لبقائهما على علة واحدة وهي وزن الفعل، أما الوصفية

٣٣/٥، شرح التسهيل لابن مالك : ١٨/١ .

(١) ينظر : التذييل والتكميل : ٥٦/٢، شرح التسهيل للمرادي : ٦٣، المساعد : ٦٩/١، شفاء العليل : ١٦٠/١، تمهيد القواعد : ٣٩٦/١، تعليق الفرائد : ٢٧٨/١، نتائج التحصيل : ٤٧٧/٢/١ .

(٢) ينظر : الصحاح مادة (كلب) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١٠٢/١، توضيح المقاصد : ١٣٧٣/٣، أوضح المسالك : ٣٠٥/٤، المقاصد الشافية : ٤٦٤/٦ .

فلا ترجع لزوالها بالاسمية التي حلت محلها ثم ذهبت بالتنكير، ونسب هذا للأخفش في طُرَره، وهي الحواشي التي وضعها على كتاب سيبويه، ووافقه المبرد، ورد عليهما ابن ولاد، أما في كتابه (الأوسط) فنص على موافقة سيبويه،لكن ذكر أن القياس يقتضي صرف هذا الاسم في النكرة [١].

أما الجزولي فإنه بعد تنكير الاسم الذي على وزن (أفعل) يمنعه من الصرف لا بعلتي الوصفية ووزن(أفعل) كما هو رأي سيبويه بل بشبه الوصف ووزن (أفعل)؛ لأن الاسم بعد التنكير كأنه رجع إلى أصله وهو الوصف فعبر عنه بشبه الوصف، يقول : (ووزن الفعل إن كان يغلب عليه فتأثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف) [٢] .

الثاني : شبه الوصف وزيادة الألف والنون :

ذكره الجزولي عند ذكره ما يمنع من الصرف لعلتين، فذكر أن (غضبان) و(سكران) يمنعان من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون، فإذا سمي بهما منعا من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وإذا نكرا بعد التسمية فيمنعان من الصرف لشبه الوصف وزيادة الألف والنون؛ لأنهما لم يرجعا إلى الأصل وهو الوصفية، وزالت العلمية بالتنكير فقامت علة جديدة وهي شبه الوصفية مع زيادة الألف والنون، يقول : (والزيادتان المعتبرتان في هذا الباب

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٩٣/٣، ١٩٨، المقتضب : ٣١٢/٣، ٣٧٧، ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج : ١١، الانتصار لسيبويه : ٢٠٣ -٢٠٤، شرح الكتاب لابن خروف : ٢٩٠،شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٨٢/٣، المباحث الكاملية : ٢٥٢/٢، شرح الكافية الشافية : ١٤٩٩/٣، التعليقة على المقرب لابن النحاس : ٩٨٩/٢، أوضح المسالك : ١٣٥/٤ .

(٢) الجزولية : ٢١٠ .

الألف والنون اللتان لا تلحقهما هاء التأنيث، فإن كان المانع من لحاقهما اختصاص البناء للمذكر في النكرات أثرتا مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف) (١) .

ووافقه الشلوبين واللورقي(٢) .

الثالث : شبه الوصف والعدل :

ذكره الجزولي في علل الممنوع من الصرف، وذلك عند ذكره علة العدل في (مثنى) و(ثُلاث) فإنهما يمنعان من الصرف للوصفية والعدل،فإذا سمي بهما زالت علة الوصفية وحلت محلها العلمية، فيمنعان من الصرف للعلمية والعدل ونسب للجرمي والكوفيين(٣)، وهو اختيار ابن بابشاذ(٤)، وخالف الأخفش وأبو علي وابن برهان فأجازوا صرفه إذا سمي به(٥)، ونسب لابن بابشاذ(٦)؛ لكونه لم يدل على العدل في العدد كما دل عليه في الوصفية، فإذا نكر فقياس مذهب سيبويه في (أحمر) المنكر بعد التسمية المنع من الصرف لرجوع الأصل وهي الوصفية، وقياس مذهب الأخفش الصرف لزوال الوصفية بالعلمية وهي المسألة السابقة .

أما الجزولي فيمنعه من الصرف لكن ليس بالقياس على مذهب سيبويه

---

(١) الجزولية : ٢١٠-٢١١ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٨٤/٣، المباحث الكاملية : ٢٥٤/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦٣/١، شرح الكافية : ١٨٥/١/١ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١٠٨/١ .

(٥) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٥٦٠/٢،شرح الكافية الشافية : ١٤٨٣/٣، ١٤٩٧ شرح الكافية : ١٨٤/١/١، ارتشاف الضرب : ٨٧٤/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٩٧/٣ .

المذكور في (أحمر) بعد التنكير، لكن بعلة أخرى هي شبه الوصف والعدل، يقول : (والعدل مع المعرفة تأثيره مع العلمية، ومع النكرة تأثيره مع الوصف، ومع العلمية ومع شبه الوصف) وأوضح شراح مقدمته بأن مراده هو الاسم المعدول نحو (مثنى) إذا سمي به ثم نكر، فيمنع من الصرف لعلة العدل وشبه الوصف[١] .

٢٤- شبه التأنيث :

الممنوع من الصرف :

أورده الجزولي في علل الممنوع من الصرف مع العلمية وأراد به ألف الإلحاق، فقال : (وتأثير العلمية مع التأنيث بالتفصيل في بابه، ومع التركيب المذكور، ومع وزني الفعل ، ومع العدل، ومع العجمة الجنسية ... ومع شبه التأنيث) [٢] وأوضح شراح مقدمته بأن مراده بشبه التأنيث هي ألف الإلحاق نحو : علقى وأرطى، وذلك أنها عند التسمية بها تلزم آخر الاسم ولا تدخل عليها التاء ، فأشبهت ألف التأنيث في اللزوم وفي منع الاسم من الصرف(٣).

ووافقه في ذلك الشلوبين وابن عصفور وابن النحاس الحلبي وغيرهم[٤]، وزاد الشلوبين على ما ذكر الجزولي بأن شبه التأنيث يشمل الاسم المؤنث

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٨٦/٣، المباحث الكاملية : ٢٥٠/٢ .

(٢) الجزولية : ٢٠٨ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٧٨/٣، المباحث الكاملية : ٢٤٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٧٨/٣، شرح الجمل : ٢٢٨/٢، التعليقة على المقرب: ١٠١٠/٢، منهج السالك : ٤٤٠/٤، حاشية الصبان : ٢٦٠/٤ .

الزائد على ثلاثة أحرف الخالي من علامة التأنيث إذا سمي به رجل نحو : زينب[١] .

ب- التأنيث :

أورده الزمخشري بعد ذكر أنواع التاء إذا كانت لغير التأنيث ،فقال : (ويجمع هذه أنها للتأنيث وشبه التأنيث) [٢] .

وأوضح شراح المفصل بأن مراده بشبه التأنيث الدلالة على فرعية الاسم الذي تدخل عليه التاء، وذلك أن الأصل في الأسماء التذكير فإذا أنثت بالتاء دل على فرعيتها، والأصل في التاء أن تكون للتأنيث فإذا جاءت لغير هذا المعنى دل على فرعية ما دخلت عليه، فالاسم الذي تدخله التاء للدلالة على غير التأنيث يكون فرعاً ، والمجرد منها هو الأصل، فاسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء الأصل فيه الجمع؛ لكونه خالياً من التاء، أما مفرده فللحاق التاء إياه صار فرعاً، ولـــمَّا كان ما دلت عليه التاء غير معنى التأنيث سماه : شبه التأنيث للدلالة على فرعيته، وإن لم يرد معنى التأنيث ، كما دلت التاء التي للتأنيث على فرعية ما دخلت عليه من المؤنث [٣].

٢٥- شبه العجمة :

أورده ابن عصفور في الممنوع من الصرف وذلك في الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع إذا سمي به، فيمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، يقول : (وهذا الجمع يمنع من الصرف لأنه يقوم مقام علتين، فإن سميت به

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٩٧٨/٣ .

(٢) المفصل : ٢٤٩ .

(٣) ينظر : التخمير : ٣٨٩/٢، شرح المفصل : لابن يعيش : ٩٩/٥، الإقليد : ١١٢٩/٣ .

امتنع من الصرف للتعريف وشبه العجمة) [١] .

وإيضاح ذلك أن نحو : (مساجد) يمنع من الصرف لمجيئه على صيغة منتهى الجموع ؛ لأنها قائمة مقام علتين، فإذا سمي به لم يعد دالاً على الجمع فيمنع من الصرف للعلمية والعلة الأخرى هي مجيئه على وزن الجمع، وذلك لا يكون في الأسماء العربية بل في الأعجمية، لكن اللفظ هنا غير أعجمي ووزنه لا يكون في الأسماء المفردة العربية بل في الأعجمية، فقيل : شبه العجمة .

وأقدم من أشار إلى هذه العلة لكنه لم يسمها بـــ شبه العجمة هو الفارسي، يقول: (ولو سميت بـــ(مساجد) رجلاً لم تصرفه؛لأنه شابه الأعجمي في المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير) [٢] .

وفصل عبد القاهر رأي الفارسي بأنه إن كان يريد أن مشابهة الأعجمي سبب والتعريف سبب آخر وأنه منع لعلتين فإذا نكر على مذهب الأخفش في (أحمر) يصرف؛لأن الجمعية التي فيه زالت بالتسمية، والتعريف زال بالتنكير، فلم يبق فيه إلا على مشابهة الأعجمي فلا مانع من ذلك، وإن كان يريد أنه منع من الصرف لمشابهته الأعجمي على الإطلاق، وأنها قائمة مقام سببين فلم يصرف في النكرة؛ لأن التنكير لا يزيل مشابهة الأعجمي، فذلك غير جائز لكونه يمنع من الصرف بعلة واحدة ليست قائمة مقام علتين[٣] .

ووافق ابن عصفور في هذه التسمية أبو حيان عند مناقشته منع صرف

---

(١) شرح الجمل : ٢١٨/١ .

(٢) الإيضاح العضدي : ٣١٢ .

(٣) ينظر : المقتصد : ١٠٢٨/٢ .

(إبليس) و(حاميم)[١]، والمرادي عند ذكره اللغات الجائزة في جمع المذكر السالم المسمى به ومنها لزومه الواو والنون مفتوحة، كـ(هارون) [٢]، وابن عقيل في تعليله منع صرف (شراحيل)(٣)، ووافق الأشموني المرادي فيما ذهب إليه[٤] .

وحكى الصبان أن نحو (حمدون) و(سحنون) يجوز منعهما من الصرف للعلمية وشبه العجمة، وعلل ذلك بأن الواو والنون المفتوحة في الأسماء المفردة من خواص الأسماء الأعجمية[٥] .

٢٦- شبه (فعالل) :

وهو أحد جموع التكسير التي للكثرة، أورده ابن مالك، فقال :

وبـ(فعالل) وشبهه انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى[٦]

ومراده بذلك أن (فعالل) يجمع عليه الرباعي المجرد نحو : جعفر جعافر ، وبرثن براثن ، وجُخدُب جخادب، والخماسي المجرد مع حذف آخره ؛لأن الثقل ناشئ منه نحو : سفرجل سفارج ، وجَرْدحل جرادح[٧] . ويجوز حذف الرابع إن كان لفظه لفظ أحرف الزيادة أو من مخرجه نحو : قرزدق ،يقال :

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٣١/١، ٤٣٠/٧ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد : ٣٤١/١ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٠١/٢ .

(٤) ينظر : منهج السالك : ١٠٥/١ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان : ٩٥/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية : ١٨٧٠/٤، الخلاصة : ١٦٧ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٨٧٤/٤،توضيح المقاصد : ١٤٠٩/٣ ، أوضح المسالك : ٣٢٣/٤ ، شرح ابن عقيل : ٤٣٣/٢ .

فرازد أو : فرازق، وخدرنق : خدارن أو خدارق . وإن كان رباعياً مزيداً بحرف أو حرفين نحو : مدحرج ومتدحرج، أو خماسياً مزيداً نحو : قرطبوس، فيحذف الزائد فيقال : دحارج، ويزيد الخماسي بحذف الأخير لكون الثقل منه، فيقال : قراطب[١] .

أما شبه (فعالل) فيجمع عليه الثلاثي المزيد بحرف سواء كان للإلحاق أم لا، نحو : جوهر، وصيرف، وعلقى، أو لغير الإلحاق نحو : أفضل، ومسجد، يقال : جواهر، صيارف،علاق، أفاضل ، مساجد، وتبقى هذه الزيادة .

فإن كان الثلاثي مزيداً بحرفين نحو : (منطلق) لزم حذف أحدهما، فيقال : مطالق، أو مزيداً بثلاثة نحو : (مستخرج) و(متذكر) لزم حذف حرفين، فيقال: مخارج ومذاكر .

ووافق ابن مالك في هذا المصطلح شراح الخلاصة[٢]، لكن اختلفوا في ضبطه، فتنوعت عبارتهم، لكن مؤداها واحد .

فضبطه ابن الناظم بأنه كل رباعي مزيد إما للإلحاق نحو : صيرف وجوهر وعلقى، أو لغيره مما ليس من باب (أحمر)، وسكرى، والصغرى والكبرى، ، ووافقه ابن عقيل [٣]. وهذا الضبط في الأصل لابن مالك[٤] .

---

(١) ينظر: أوضح المسالك : ٣٢٤/٤ ، شرح ابن عقيل : ٤٣٤/٢، المقاصد الشافية : ٢٠٦/٧-٢٠٧ .

(٢) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٧٨٢، توضيح المقاصد : ١٤٠٩/٣ ،أوضح المسالك : ٣٢٣/٤، إرشاد السالك : ٩٢٠/٢، شرح ابن عقيل : ٤٣٣/٢، شرح الألفية لابن جابر : ٢٤٨/٤، المقاصد الشافية : ٢٠٠/٧، شرح الألفية للمكودي : ٢٩٧، شرح الألفية لابن طولون : ٣٢٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح الألفية : ٧٨٢، شرح ابن عقيل : ٤٣٣/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٨٧٤/٤ .

وضبطه المرادي بأنه ما ماثل (فعالل) في العدة والهيئة وإن خالفه في الوزن، نحو : (مفاعل) و(مفاعيل)، ووافقه الأشموني [١].

وضبطه ابن القيم الجوزية بأنه ما كان من الجموع ثالثه ألف بعدها حرفان[٢]، والمكودي بأنه ما كان على شكل (فعالل) مما ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فيشمل (مفاعل) و(مفاعيل) و(فياعل)، ووافقه ابن طولون[٣] .

٢٧- شبه الزائد :

أورده الرضي في تصغير الاسم الخماسي ، وأفاده -فيما يبدو- من قول ابن الحاجب : (وإذا صغر الاسم الخماسي - على ضعفه- فالأوْلى حذف الخامس، وقيل : ما أشبه الزائد)[٤] .

ويدخل تحت شبه الزائد أمران :

الأول : ما أشبه الزائد في كونه من جنس أحرف الزيادة وإن لم يكن زائداً في هذا الموضع، نحو(جَحْمرش) فالميم هنا ليست زائدة بل أصلية، لكن لما كانت من أحرف (اليوم تنساه) فتأتي زائدة حذفت فقيل : جحيرش، وقد أجاز ذلك الزمخشري[٥]ووافقه بعض المتأخرين كابن الحاجب، والخضر

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد : ١٤٠٩/٣، منهج السالك : ٢٦٨/٤ .

(٢) ينظر : إرشاد السالك : ٩٢٠/٢ .

(٣) ينظر : شرح الألفية للمكودي : ٢٩٧، شرح الألفية لابن طولون : ٣٢٨/٢ .

(٤) الشافية : ٣٢ .

(٥) ينظر : المفصل : ٢٤٩ .

اليزدي، والجندي، والجاربردي، وزكريا الأنصاري[١]، ومنع حذف الميم من (جحمرش) ابن السراج[٢]، ووافقه ابن يعيش والرضي والنقره كار الحسيني[٣]. وعللوه بأن الميم وإن كانت من أحرف الزيادة لكنها هنا ليست زائدة، كما أنها ليست طرفاً؛ إذ هي وسط والوسط حصين، وعده ابن يعيش سهواً من الزمخشري .

الثاني : ما أشبه الزائد في مخرجه وذلك في نحو (فرزدق) ؛ فالحرف الأخير وهو القاف ليس من أحرف الزيادة، لكن الدال تشبه أحد أحرف الزيادة وهو التاء في الشدة والانفتاح والاستفالة ، فتحذف كما تحذف التاء، فيقال فيه : فريزق، وإن شئت حذفت الخامس ؛لأن الثقل منه وقلت : فريزد[٤] .

٢٨- شبه الحرف :

أطلقه ابن مالك في الخلاصة، فقال :

حرف وشبهه من الصرف بري وما سواهما بتصريف حري [٥]

---

(١) ينظر :الإيضاح في شرح المفصل : ٥٧٢/١،الإقليد : ١١٧١/٣، شرح الشافية للخضر اليزدي : ٣٠٥/١، شرح الشافية للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية) : ٧٩/١، المناهج الكافية لزكريا الأنصاري : ٢١٤ .

(٢) ينظر : الأصول : ٣٩/٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١١٧/٥، شرح الشافية : ٢٠٥/١، شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية) : ٥٣/١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٤٨/٣، الأصول : ٣٩/٣، شرح المفصل : ١١٦/٥، شرح الشافية : ٢٠٥/١، شرح الشافية للخضر اليزدي : ٣٠٥/١، المناهج الكافية : ٢١٤ .

(٥) الخلاصة : ١٧٧ .

وأوضح شراح الألفية بأن مراده بشبه الحرف الأسماء المبنية كالضمائر، وأسماء الاستفهام والشرط، والأفعال الجامدة ؛لكونها أشبهت الحرف في الجمود [١]. واقتصر المكودي على المراد بشبه الحرف على الأسماء المتوغلة في البناء ولم يذكر الأفعال الجامدة ، ووافقه ابن طولون[٢]، وقد رد عليه ابن حمدون الحاج[٣] .

* * * *

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٨٢٠، ، توضيح المقاصد : ١٥٠٩/٣، أوضح المسالك : ٣٦٠/٤ ، المقاصد الشافية : ٢٢١/٨، شرح الألفية للمكودي : ٣٢٤، منهج السالك للأشموني : ٤٠٥/٤ ، التصريح : ٣٥٤/٢ .

(٢) ينظر : شرح الألفية للمكودي : ٣٢٤، شرح الألفية لابن طولون : ٣٨٩/٢ .

(٣) ينظر : حاشية ابن حمدون الحاج : ١٦٩/٢.

الخاتمة

أختم البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها، ومن أبرزها :

١- أن مصطلح الشبه منتشر في أبواب النحو والصرف العربي، وإن كان أكثره في النحو.

٢- دقة النحويين في اختيار هذا المصطلح على المماثلة والمطابقة؛ للتوافق النسبي بين المشبه والمشبه به في بعض الأمور، والابتعاد عما يدل على المطابقة والمماثلة لكون المِثل يوافق مثاله في كل شيء؛ فلا يكون بينهما أي فارق .

٣- تنوعت أنواع شَبَه التي بعض الألفاظ ببعضها؛ فقد يُشبه لفظ بلفظ للتوافق في الدلالة والإعراب كشبه المثنى، أو للتوافق في الدلالة بالتقييد والطول كشبه المضاف، أو للتوافق في التقدير بالفعل كشبه الجملة، أو في الدلالة على معنى النفي وعدم الإثبات كشبه النفي، أو للتوافق في المعنى دون اللفظ والصيغة كشبه التعجب، أو للتوافق في الحكم بعدم دخولها في علم التصريف كشبه الحرف، أو للدلالة على فرعية ما دخلت عليه التاء لغير التأنيث كشبه التأنيث، أو للدلالة على قصور المشبَّه عن درجة المشبَّه به كشبه العاطف الذي يطلق على بعض الحروف التي تحتاج إلى شروط لتدل على معنى العطف .

٤- قد يثبت المعنى المراد بمصطلح الشبه مع تعدد الأبواب النحوية الوارد فيها، كشبه المضاف ؛إذ المراد به شيء واحد، وهو ما اتصل به شيء يتمم معناه في باب (لا) النافية للجنس وباب النداء، وكشبه الصفة ؛ إذ المراد به المصدر والمشتقات في باب الفاعل والحال والمفعول معه والتمييز، وكشبه النفي؛ إذ المراد به النفي والنهي في الأفعال الناسخة، والاستثناء، وحروف الجر.

٥- قد يتعدد المراد بمصطلح الشبه بتعدد الأبواب ، فيكون المصطلح متحد اللفظ متعدد المعاني كالمشترك اللفظي، كشبه الجمع ، استعمله ابن مالك في الاستثناء في مجيء (إلا) بمعنى (غير) مريداً به الألفاظ الموغلة في الإبهام الدالة على معنى عام غير محدد كـ(غير) و(مثل)، واستعمله في باب التمييز في أنواع المفرد المميَّز مريداً به الملحق بجمع المذكر السالم مما يتم لفظه بالنون، كألفاظ العقود وهي عشرون وما بعدها، واستعمله الجزولي في باب الممنوع من الصرف مريداً به الاسم الذي على وزن صيغة منتهى الجموع إذا نكر بعد التمسية، واستعمله ابن عقيل في باب الوقف مريداً به الأسماء المشبهة الجمع المختوم بالألف والتاء مما ليس جمعاً وختم بالألف والتاء، كلفظ (هيهات) عند الوقف عليه، وكشبه الظرف؛ استعمله ابن مالك في مبحث الظروف مريداً به الظرف غير المتصرف، وفي أفعال القلوب استعمله مريداً به الجار والمجرور الواقع موقع أحد معمولي أفعال القلوب، وكشبه الصفة استعمله الجزولي مريداً به إحدى علل الممنوع من الصرف، واستعمله ابن مالك مريداً به الاسم الثلاثي الساكن العين غير معتلها إذا أجيز في عينه الفتح والسكون حالة الجمع كـ(أهل) .

٦- قد تتعدد ألفاظ مصطلح الشبه مع أن المراد بها أمر واحد كعلة الوصفية في الممنوع من الصرف، فعبر عنها الجزولي بـ شبه الصفة، وشبه الوصفية، وعبر عنها ابن مالك بشبه الوصفية .

٧- تفرقت مصطلحات الأشباه بين علمي النحو والصرف، ووجد أكثرها في النحو، ولم يستقل الصرف إلا بثلاثة مصطلحات هي : (شبه فعالل) في جمع التكسير، و(شبه الزائد) في التصغير، و(شبه الحرف) في

التصريف . ولعل مرجع ذلك إلى أن أمور المشابهة في النحو أكثر كالدلالة، والإعراب ونقص بعض الشروط، أما في الصرف فترجع أمور المشابهة إلى البنية واللفظ فقط .

٨- اختص النحو بمصطلحات في الأشباه تختلف عن الصرف، وكذلك الصرف ، واشتركا في مصطلحين هما : شبه الجمع، وشبه التأنيث .

٩- يعد سيبويه أول النحويين في الإشارة إلى مصطلح الشبه وإن لم يستخدم لفظ (شبه) واستعمل قريباً منه وهو (المضارع)، وخلفه من أشار إلى الشبه، لكنه لم يستعمله مصطلحاً كابن السراج والزجاجي والفارسي ، ثم توالى النحويون على ذلك .

١٠- يعد الزمخشري والجزولي من أوائل النحويين في استعمال مصطلح الشبه؛ إذ استعمله الزمخشري مرة واحدة في شبه التأنيث، والجزولي أربع مرات وهي (شبه الجمع، وشبه الوصف، وشبه الصفة، وشبه التأنيث) كلها في الممنوع من الصرف ، ووافقهما من بعدهما كابن معطٍ وابن عصفور وابن مالك والرضي وغيرهم

١١- يعد ابن مالك من أكثر النحويين في استعمال مصطلح (الشبه) فقد انفرد باستعمال مصطلحات في الأشباه لم يسبق إليها كـ(شبه المثنى، شبه ضمير الشأن، شبه النفي، شبه الظرف، شبه الملك، شبه التمليك، شبه المشتق)، ووافقه بعض المعاصرين كالرضي، وخالفوه من شراح التسهيل والألفية .

المصادر والمراجع :

- **أولاً : الرسائل العلمية :**

المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي، رسالة دكتوراه ، إعداد شعبان عبد الوهاب محمد، مقدمة لقسم النحو والصرف والعروض، في جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .

ثانياً: المطبوعات :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة الدكتور : رجب عثمان محمد مراجعة الدكتور : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراعيم بن محمد بن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور : محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .

- إرشاد الهادي للتفتازاني، تحقيق الدكتور : محمد عبد الكريم الزبيدي، دار البيان العربي في جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق عبدا لمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور : عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

- الإقليد شرح المفصل للجندي، تحقيق ودراسة الدكتور : محمود أحمد علي أبو كتة الدارويش، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .

- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة : الخلاصة، حققها وخدمها الدكتور سليمان ابن عبد العزيز العيوني ، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ .

- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية .

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق : حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق الدكتور : موسى بناي العليلي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية .

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

- البحر المحيط في أصول الفقه لمحمد بن بهادر الزركشي الشافعي، تحرير: الشيخ عبد القادر العاني، مراجعة الدكتور : عمر سليمان الأشقر، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢ م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور : عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .

- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي،دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق الدكتور : أحمد علي الدين، نشر جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور : زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي،تحقيق الدكتور : حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور : محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .

– التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ١٩٥٤م

– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور : محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

– التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور : عوض محمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .

– التعليقة على المقرب لابن النحاس الحلبي، دراسة وتحقيق الدكتور : خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان في المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق أ. د علي فاخر وآخرين، دار السلام ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق ودراسة الدكتور : عبدالرحمن سليمان دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

– الجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور : أحمد محمد الهرميل، مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

– الجمل للزجاجي، تحقيق الدكتور : علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

– الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني، شرح ودراسة وتحقيق : يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

– الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

– جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، تحقيق الدكتور : حامد أحمد نيل، مطبعة السعادة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

– حاشية ابن ا لأمير المالكي على مغني اللبيب، المطبعة المشرفية في مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ .

– حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، دار الفكر .

– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي،دار الفكر ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

– حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، درا السلام، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .

– حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، بيروت .

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

– الخصائص لابن جني، تحقيق : محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي .

– ديوان ذي الرمة برواية ثعلب وشرح أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي، تحقيق الدكتور : عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .

– ديوان لبيد بن ربيعة، قدم له وحققه الدكتور : إحسان عباس، إصدار وزارة الإعلام الكويتية، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٤م .

– رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

– سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور : حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

– شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج، مراجعة : محمود محمد شاكر مكتبة، دار العروبة، مطبعة المدني .

– شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي، تحقيق الدكتور : عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

– شرح ألفية ابن مالك لابن طولون، تحقيق وتعليق الدكتور : عبدالحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

– شرح ألفية ابن مالك للمكودي، ضبطه وخرج آياته وشواهده : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

– شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق الدكتور : عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل .

– شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور : عبدالرحمن السيد، والدكتور : محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

شرح التسهيل للمرادي، القسم النحوي، تحقيق ودراسة : محمد عبدالنبي محمد، مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م

– شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق الدكتورة : سلوى محمد عمر عرب، نشر جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .

– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح، من دون ذكر اسم الدار أو سنة النشر .

– شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

– – شرح شذور الذهب لمحمد بن عبدالمنعم الجوجري، دراسة وتحقيق الدكتور : نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد دار الفكر .

- شرح شافية ابن الحاجب للجاربردي، (ضمن مجموعة الشافية)، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

- شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، دراسة وتحقيق الدكتور : حسن بن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م

- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

- شرح شافية ابن الحاجب للنقره كار الحسيني، (ضمن مجموعة الشافية)، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق الدكتور : عدنان عبدالرحمن الدوري، نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، عناية الشيخ : محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

- شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة لموصلي، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور : علي الشوملي، دار الكندي ودار الأمل، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

- شرح الكافية للرضي، تحقيق الدكتور : حسن محمد الحفظي، والدكتور : يحيى بشير مصري، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور : عبد المنعم هريدي، نشر جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

- شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق الدكتور : رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام، تحقيق الدكتور : صلاح رواي، مطبعة حسان، الطبعة الثانية.

- شرح اللمع للباقولي، دراسة وتحقيق الدكتور : إبراهيم أبو عباة، نشر جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية .

- شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير، تحقيق الدكتور : رجب عثمان محمد، تصدير الدكتور : رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

- شرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، درسه وحققه الدكتور : تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، تحقيق ودراسة الدكتور : جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .

- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٦م .

- شرح ملحة الإعراب للحريري، تحقيق الدكتور : فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م .

- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور : موسى بناء العليلي، مطبعة الآداب في النجف، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق الدكتور : الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

- صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

- الفاخر شرح جمل عبدالقاهر للبعلي الحنبلي، تحقيق الدكتور : ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م .

- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تعليق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .

- الفصول الخمسون لابن معطٍ، تحقيق ودراسة الدكتور : محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، من دون سنة النشر .

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين الجامي، دراسة وتحقيق الدكتور : أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تقديم : محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .

- الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق الدكتور : طارق عبدالله نجم، مكتبة دار الوفاء بجدة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .

- الكتاب لسيبويه، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- لباب الإعراب لتاج الدين الإسفراييني، دراسة وتحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن،دار الرفاعي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م .

- اللمع لابن جني، تحقيق : حامد مؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق الدكتوره : هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

- المحصول في شرح الفصول لابن إياز، تحقيق الدكتور : شريف عبدالكريم لنجار، دار عمار، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م .

- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة : علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق ١٣٧٢هـ ١٩٧٢م .

- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور : محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م .

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة (أم القرى حاليا) ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، حققه وعلق عليه الدكتور : مازن المبارك وآخران، دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

- مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ضبطه وراجعه : محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تقديم الدكتور : علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكتور : عبدالرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق : كاظم بحر المرجان، نشر وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، من دون ذكر سنة النشر .

- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، تحقيق الدكتور : شعبان عبدالوهاب محمد، مطبعة أم القرى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

- المقرب لابن عصفور، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ١٩٧١م .

- المناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصاري، دراسة وتحقيق الدكتور : رزان يحيى خدام، من إصدارات مجلة الحكمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني المعروف بشرح الأشموني، تحقيق الدكتور : عبدالحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، من دون ذكر سنة النشر .

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان، تحقيق : سدني كلازر، نشر الجمعية الأمريكية الشرقية في نيوهافن سنة م١٩٤٧، طباعة آلة كاتبة .

- الموجز في النحو لابن السراج، حققه وقدم له : مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، الطبعة ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م .

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن أبي بكر المرابط الدلائي،القسم الأول تحقيق الدكتور : مصطفى الصادق العربي، الناشر الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، دون ذكر الطبعة وسنة النشر .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون وعبدالعال سالم مكرم ساعدت جامعة الكويت على نشره، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

* * * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	
المقدمة	٣٦٣
التمهيد	٣٦٥
١- شبه المثنى	٣٦٦
٢- شبه الجملة	٣٦٧
شبه النفى	٣٧٢
شبه الفاعل	٣٧٩
التشبيه المضاعف	٣٨٠
شبه الفعل	٣٨٢
شبه العاطف	٣٨٦
شبه الظرف	٣٨٧
شبه الجملة	٣٩٢
النكرة	٣٩٥
المقادير	٣٩٦
شبه تمام الكلام	٣٩٧
شبه التعجب	٣٩٨
الصفة المشبه	٣٩٩
المشبه بالمفعول به	٤٠١
شبه الملك	٤٠٣
شبه التمليك	٤٠٦
شبه المشتق	٤٠٧
شبه العلمية	٤٠٩
شبه الوصفية	٤١١

شبه الصفة	٤١٢
شبه الوصف	٤١٤
شبه التأنيث	٤١٧
شبه العجمة	٤١٨
شبه فعالل	٤٢٠
شبه الزائد	٤٢٢
شبه الحرف	٤٢٣
الخاتمة	٤٢٥
المصادر والمراجع	٤٢٨
فهرس الموضوعات	٤٤٣

* * * *